الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

العنوان :

فعالية نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة

دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

جامعة ابن خلدون – تيارت–

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع تخصص تنمية و تسيير الموارد البشرية

إعداد الطالبات:

✓ بلخير حكيمة

✓ بن نجمة بختة

إشراف :

أ/ ياحي عبد المالك

السنة الجامعية

2017/2016

إهداء

بسم الذي خلقني و سويني و أحسن بخلقي و أنار عقلي و وجداني اهدي هذا العمل المتواضع إلى ملاكي الذي رباني على المثل العليا و كان دليلا لقبلة طريقي الى من شجعني على المثابرة الى من علمني ان الحياة اولها و آخرها كفاح

الى صاحب الجود و الكرم و القلب الكبير

الى من اتضرع الى الله عز و جل يهبه الصحة و العافية و يطيل في عمره إلى من لا تعني لي الحياة من دونه.. إلى من ينير دربي برؤيته

و يغمرني بدفء حنانه الى شمعة حياتي و بريق وجودي

الى والدي العزيز اهدي ثمرة كفاحي و نجاحي

الى التي من حملتني وهنا على وهن الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها الى من غمرتني بلطفها و حنانها الى من ربتني و تعبت من اجلي الى التي فرحت لفرحتي و بكت لنجاحي الى امي العزيزة حفظها الله

الى اخواني و اخواتي

منى – لويزة – محمد – سمية و اسلام – ياسين

الى زميلتي في الشوار الدراسي بختة

الى صديقاتي سارة – اسماء – بدرة

الى من يحملهم قلبي و لم يكتبهم قلمي

اهداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك ،و لا يطيب اللحظات الا بذكرك و تطيب الجنة الا برؤيتك

الى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ،و نصح الأمة ، الى نبي الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

اهدي هذا العمل المتواضع

الى من علمني حب العلم الى من افاض علي حنانا و حبا الى والدي العزيز

الى من غمرتني دوما بحبها الى من دعائها يضيء درجتي الى والدتي

الى اخوتي و اخواتي

جميلة، يمينة ، نصيرة ، رقية ، فتيحة ، زوجة اخي فاطمة و بأخص توأم روحي فاطمة

اخوتي : لزرق ، عبد القادر ، محمد ، بن عيسى

الى البراعم الصغار : زهيرة ، اميرة ، اسماعيل ، محمد

الى صديقات دربي : نجاة ، نورة ، وهيبة

الى خالي و خالتي و عمي و كل كل من يحمل لقب بن نجمة ، بوناب

الى كل من جمعني بهم القدر خيرة ، ام الخيرة ، سمرة ، خودة ، فاطيمة ، جزية

الى كل زملائي بالدراسة و كل من ساهم في انجاز هذا العمل.

اقدارنا هدية مغلقة لا ندري ما بداخلها

و معرفتكم باروع الناس هدية اهداها لي القدر

كلمة شكر

نحمد الله على النعمة الجليلة و تسهيلاته الكثيرة فله الشكر دائما و ابدا

نتقدم بشكرنا الجزيل و امتنانا الى كل الاساتذة الكرام و نخص بالذكر الاستاذ الفاضل

"ياحي عبد المالك"

كما يطيب لنا ان نتقدم بجزيل الشكل الى رئيس و أعضاء لجنة المناقشة لمنحهم لنا جزء من وقتهم الثمين و الذي لنا شرف قبول و حضور مناقشة ، موضوع الدراسة

كما لا ننسى شكر كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة من قريب او من بعيد

فهرس الموضوعات

بسملة:

كلمة الشكر

اهداء

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري و التصوري للدراسة

تمهيد

أولا : اسباب و مبررات اختيار الموضوع

ثانيا : أهمية الدراسة

ثالثا : اهداف الدراسة

رابعا : اشكالية الدراسة

خامسا : فرضيات الدراسة

سادسا: تحديد مفاهم الدراسة

I – نظام ل م د

1- مفهوم نظام ل م د

2- خصائص نظام ل م د

3- أهداف نظام ل م د

4- مبادئ نظام ل م د

5- اسباب اختيار الجزائر لنظام ل م د

II- الجامعة

1- نشأة الجامعة و تطورها عبر العصور

2- تعرف الجامعة

3- اهداف الجامعة

4- وظائف الجامعة

5- مكونات الجامعة.

سابعا : الدراسات السابقة

ثامنا: المداخل النظرية

الفصل الثاني : الاجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

أولا : مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال البشري

3- المجال الزمني

ثانيا : المنهج المستخدم في الدراسة

ثالثا : أدوات جمع البيانات

1- الملاحظة

2- المقابلة

3- الاستمارة

4- الوثائق و السجلات

رابعا : العينة و كيفية اختيارها و خصائصها

الفصل الثالث : عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

أولا : عرض و تحليل البيانات

1- مساهمة محتوى برنامج نظام LMD في زيادة الكفاءة العلمية للطالب من خلال تقييمات هيئة التدريس.

2- مساهمة سياسات التوجه بنظام LMD في تحقيق الاصلاحات الجامعية من وجهة نظر الاساتذة.

ثانيا : نتائج الدراسة

1- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.

1-1 نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الاولى.

2-1 نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثانية.

2- نتائج الدراسة في ضوء الدراسة السابقة

ثالثا : النتيجة العامة للدراسة

- توصيات
- خاتمة
- قائمة المراجع
- الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول يوضح	
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	
03	توزيع افراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	
04	توزيع أفراد العينة الدرجة العلمية	
05	توزيع افراد العينة حسب الرتبة الوطنية	
06	توزيع افراد العينة حسب الخبرة العلمية	
07	توزيع افراد العينة حسب الصفة	
08	نظام LMD جاء بسبب اختلالات النظام القديم	
09	الجانب المعرفي في طريقة للنمو من خلال سياسة التعليم في الجامعة الجزائرية	
10	الإصلاحات الجديدة مكنت من حل بعض المشاكل	
11	مساهمة فتح تخصصات جديدة تجعل من الجامعة مركز للتكوين و منتجا جميع القطاعات المهنية	
12		
13		
14		

مقدمة:

مقدمة :

يحظى التعليم العالي بالإهتمام المتزايد في معظم المجتمعات باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يعتدي المجتمع بكل احتياجاته من البطاقات البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة و يوفر الرئية العلية و الفنية و المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات الطور.

فالتعليم العالي يساهم في نشر المعرفة من خلال عملية التدريس و تطبيق المناهج التعليمية في حل مشكلات المجتمع من خلال ما تقدمه من أبحاث و دراسات و معارف جديدة.

و مما لا شك فيه ان التعليم العالي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير الاجتماعي الحاصل على جميع الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و يتأثر بالسلب و الايجاب وفق المعطيات و المنتجات الجدية.

و في ظل هذا التوجه تبنت الجزائر اصلاحات جديدة مستلهمة من تجارب غربية و انجلوسكسونية تحديدا ممثلة في منظومة التعليم العالي الجديد هي (ليسانس – ماستر – دكتوراه) حيث أريد بهذه الاستراتيجية الانفتاح عن المحيط الخارجي و التغيير الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي و المتزايد على التعلم العالي و تنامي أساليب المعرفة العلمية و تصنعها و تعدد مجالاتها و تفرع تخصصاتها و تعقدها نتيجة للتقدم الحضاري في المجتمع المعاصر في المؤسسات و عليه فقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية معظم العوائق التي تعاني منها الجامعة و الحلول و الواجبات التي يجب إدخالها لتمكينالجامعة من القيام بالدور المنوط بها ،و على ضوء توصيات هذه اللجنة و توجيهها المخطط التنفيذي الذي صار عليه مجلس الوزراء المنعقدة في 30 أفريل 2002.

مقدمة:

فقد حددت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي استراتيجية عشرية لتطوير القطاع لفترة 2004-2013 و التي محاورها تطبيق إصلاح شامل و عميق للتعليم العالي ذات ثلاث أطوار تكوينية ليسانس ماستر ، دكتوراه مع هيكلة تستجيب للمعايير الدولة و تكون مصحوبة بتأهيل البرامج التعليمية جديد للتسير البيداغوجي.

و على ما تقدم تأتي الدراسة الراهنة لتحاول الوقوف بشيء من التحليل على فعالية نظام LMD بالمؤسسات التعليم العالي على الصعيد المحلي و العالمي و قد اخترنا كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية بجامعة ابن خلدون – تيارت- كميدان لإجراء هذه الدراسة.

و تنطوي هذه الدراسة على ثلاث فصول عبر جانبين جانب نظري ضم الفصل الأول الذي كان بعنوان الإطار النظري و التصوري للدراسة حيث تناول موضوع الدراسة و تم التطرق فيه إلى أسباب اختيار الموضوع و أهمية الدراسات ثم تم طرح الاشكالية و فرضيات الدراسة و كذا أهداف الدراسة و الجهاز المفاهيمي و أخيرا المادخل النظرية التي تناولت موضوع دراستنا أما الجانب التطبيقي فقد تشكل من الفصل الثاني الذي تناول الاجراءات المنهجية للدراسة حي تم الاعتماد على المنهج الوصفي و استعملت الملاحظة و المقابلة و الاستمارة كأدوات لجمع البيانات كما تم في هذا الفصل تحديد المجالات المكانية و البشرية و الزمنية للدراسة و الفصل الثالث الذي جاء بعنوان عرض و تحليل و مناقشة النتائج المتضمنة لعرض نتائج البيانات الفرعية ،وصلا إلى النتيجة العامة لهذا الدراسة كعنصر ثالث في هذا الباب.

تمهيد :

ان تحديد الاشكالية البحث من اهم الصعوبات التي تواجه الباحث في مسار بحثه ،و هذا لأن الاشكالية تتطلب جهدا كبيرا او بحثا واسعا ،و نجاح البحث يتوقف على دقتها و شموليتها لكل جوانب الموضوع و هذا لن يتحقق إلا في إطار تحديد مفاهيم الدراسة و التطرق للنظريات السوسيولوجية و الدراسات السابقة التي تعتبر الاطار الفكري و الحضري الذي و جه هذا البحث

أولا : أسباب و مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار أي موضوع بحث في علم الاجتماع يتم دوما لأسباب تتوفر للباحث عند الإنطلاق في اختيار مشروع للبحث فيه .

و على هذا الأساس فإن موضوع هذه الدراسة قد اختير من بين مواضيع اجتماعية تخص الموارد البشرية كانت لأسباب التالية:

1-الأسباب الذاتية:

- إن اختيارنا لهذا الموضوع كان في حدود إمكانياتنا المعرفية و ما تراكم لدي من رصيد معرفي في علم الاجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية خلال سنوات الدراسة.
- كما أن توفر عدد معتبر من الدراسات و المراجع حول موضوع دراستنا الراهنة حفزنا للبحث في بعض المشكلات المتعلقة به ،ومحاولة إيجاد بعض الحلول أو التراكمات المعرفية.
- و كذلك اختيارنا لهذا الموضوع كان بدافع ميلي إلى دراسته و اقتناع الشخصي ،لمعرفة تطلعات الأساتذة جامعة ابن خلدون قسم العلوم الاجتماعية لنظام LMD.

2-أسباب موضوعية:

- محاولة للزيادة في معرفتنا العلمية في هذا العلم الموضوع ،من خلال إطلاع على ما كتب حول الموضوع من طرف الباحثين و الأساتذة.
- قابلية الظاهرة للدراسة العلمية و تطبيق الأساليب و المناهج التي يعتمد عليها علم الاجتماع.
- قابلية الموضوع للدراسة من حيث القدرة و إمكانية الوصول إلى المصادر و المعلومات.
- اندراج الظاهرة ضمن اهتمامات البحث العلمي في الجزائر.

ثانيا : أهمية الدراسة:

لقد أصبحت الجامعة اليوم تحتل مكانة مرموقة في أي مجتمع باعتبارها قاطرة التنمية ،وهي المسؤول الأول عن إعداد الكوادر البشرية ذات المهارات العلمية و المؤهلة للتنمية المعرفة لخدمة احتياجات الاجتماعية و الاقتصادية و الضرورية لأحداث التقدم العلمي و الأمن للمجتمع بمقدار ما تكونه من الدارسين و بمقدار ما تدفع بالحركة العلمية و البحثية لحل المشكلات المجتمع في جميع جوانبه الاقتصادية و الاجتماعية ،ولهذا كان من المهم مواكبة كل تحدي و إحداث التغيير الهادف التنموي ،وهما كان لا بد من الجامعات استجابة لمتطلبات العملية و الاجتماعية من خلال تبني نظام يهدف إلى تحقيق الأهداف العامة التي يفرضها التعليم العالي.

ثالثا : أهداف الدراسة :

الحقيقية العلمية هي هدف أي بحث علمي باعتباره يسعى إلى تقديم إضافة جديدة حلو موضوع ما،و هذه الإضافة بحد ذاتها تتباين من بحث لآخر و نظرا لأهمية موضوع الدراسة الراهنةو المتمثلة في فعالية نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي من جهة نظر الاساتذة و مع الأخذ بعين الاعتبار الجامعة محل الدراسة فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف لتالية :

- محاولة معرفة وجهة نظر الأساتذة حول نظام LMD.
- محاولة معرفة مدى نجاح نظام LMD في حل المشاكل و التحديات التي تواجه الجامعة.
- محاولة معرفة ما إذا كان نظام LMD قادر على تكوين إطارات و كفاءات علمية تبرز مدى قدرة الجامعة على تحقيق الأهداف العامة.
- محاولة تقديم تقنية المنهجية العملية التي تلقيها أثناء الدراسة الجامعية نظريا و ميدانيا..

رابعا : الأشكالية:

أن التقدم التكنولوجي و العلمي خلال القرنين الآخرين ما هو إلا بفضل التطورات الهائلة في مختلف مجالات العلوم و المعرفة و التي كانت الجامعة و تزال المحرك الاساسي لها ،و نظرا لتطور الذي لعبته الجامعة في تحقيق هذه المنجزات في الدول الشمالية فقد سعت أيضا دول الجنوب إلى انشاء جامعات و تزويدها بشتى لإمكانيات المادية و البشرية و التنظيمية و كانت مهمة الجامعة الأساسية إنتاج و تطوير المعرفة و تحقيق متطلبات المجتمع و في هذا الصدد يجدر بنا إلقاء الضوء على التجربة الجزائرية في اصلاح الجامعة التي عرفت عدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا قصد الاستجابة لاحتياجات الوطن في كل المجالات و هذا ما جعلها تعرف تطويرا كبيرا في مجال توسع العديد من المشكلات التنظيمية و البيداغوجية بنظام الجامعي ،و منها ما يتعلق بالشهادات و التأطير و التأهيل المهني،كذلك ارتفاع عدد خريجي الجامعة و تقصى فرص التشغيل من جهة عدم ملاءمة تخصصاتهم للإحتياجات المتطورة للإقتصاد و المجتمع من جهة أخرى ،الأمر الذي افقد الشهادة الجامعية قيمتها العلمية و المعرفية لدى الفرد و المجتمع على السواء ،هذا الاختلاف الذي ظل يعاني منه النظام الجامعي القديم على مستوى المرافق و الهياكل و تنظيم المؤسسات و على المستوى البيداغوجي و العلمي للتكوين المتوفرة جعل الجامعة الجزائرية تفكر تفكيرا جديا في وضع هذه المؤسسة في مسارها الطبيعي و المسايرة للمتغيرات و هذا تبني سياسة إصلاحية جديدة قاعدتها نظام جرئ و يجري تطبيقة في المؤسسات التربوية و الجامعية منها على وجه الخصوص على الصعيد العالمي نظام LMD (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه) يعتبر هذا النظام معيار لضمان جودة التعليم العالي.

و يعتبر البحث العلمي عنصرا هاما من عوامل الخلق و الإبداع المعرفي و تحقيق التقدم التنكولوجي و من خلال البحث العلمي يستطيع الإنسان اكتشاف المجهول و تفسيره لصالح المجتمع بما يحقق التنمية و الازدهار في مجالات الحياة كافة.

و لهذا سوف نحاول في هذه الدراسة دراسة مدى فعالية نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة حول الأوضاع و الأجواء المختلفة للجامعة و التعليم العالي فيما يخص عملية التدريس و التسيير و البحث العلمي باعتبارها من احد الجوانب المهمة في عمليات التطوير المستمر وفق حاجيات التنمية و متطلبات المجتمع في كافة المجالات.

و من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل المركزي التالي:

ما مدى فعالية نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الاساتذة؟

و من أجل ضبط اشكالية الدراسة اكثر و التحكم في أبعادها البحثية نطرح التساؤلين الفرعيين التاليين:

- إلى أي مدى يساهم محتوى برنامج نظام LMD في زيادة الكفاءة العلمية للطالب من خلال تقسيمات هيئة التدريس؟
- إلى أي مدى تساهم سياسات التوجه النظام LMD في تحقيق الاصلاحات الجامعية من وجهة نظر الاساتذة؟

خامسا : فرضيات الدراسة:

يساهم نظام LMD في فعالية مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الاساتذة.

الفرضيتين الجزئيتين:

1- يساهم محتوى برنامج نظام LMD في زيادة كفاءة العلمية للطالب من خلال تقيمات هيئة التدريس.

2- تساهم سياسات التوجه لنظام LMD في تحقيق اصلاحات الجامعية من وجهة نظر الأساتذة.

سادسا: الجهاز المفاهيمي

I- تعريف نظام ل م د :

يمكن تعريف نظام ل م د على أنه :

- هو عبارة عن نظام لتعليم العالي يتكون من ثلاثة مستويات : شهادة : L شهادة ماستر M شهادة دكتوراهD [1]

وهو نظام أنجلو سكسوني أثبت نجاعته ،طبق بعد ذلك في أوربا (أكثر من 27 دولة) و أوربا الشرقية و الصين و اليابان و تركيا ثم تونس و المغرب و عدد معتبر من الدول الإفريقية...إلخ.[2]

و تتضمن هيكلة الدراسة ثلاث مراحل : ليسانس ،ماستر و دكتوراه ،فالمرحلة الأولى يتلقى فيها الطالب تكوينا لمدة ثلاث سنوات في شكل سداسيات (سداسيين في السنة الجامعية) ،و يتكون السداسي من وحدات تعليمية أساسية و استكشافية و أخرى منهجية أو أفقية ،و تتوج هذه المرحلة بالحصول على ليسانس أكاديميا أو مهني ،أما المرحلة الثانية و هي مرحلة الماستر فتتضمن تكوينا يمتد لسنتين (أربعة

[1] الدليل العلمي لتطبيق و متابعة ل م د ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،جوان 2011 ،ص 13.

[2] سعدان شباكي ،حفيظ مليكة ،لماذا اختارت الجزائر نظام التعلين العالي ل م د ،مجلة البحوث و الدراسات العلمية ،العدد 04 ،أكتوبر 2010 ،متوفر على الموقع الالكتروني http:/www.univ-medea.dz/revve/images/vovlmey t2.pdf.

سداسيات) و قد يكون الماستر مهنيا أو أكاديميا ،و أخيرا الدكتوراه و التي تلي مباشرة مرحلة الماستر و تمتد لمدة 3 سنوات.[1]

و تحدد القوانين و النصوص التنظيمية شروط و كيفيات عمليات التسجيل في المستويات المختلفة.

وقد اختارته وزارة التعليم العالي في الجزائر ضمن مسار إصلاحي شامل جاء لحل بعض المشاكل التي يتخبط فيها هذا الأخير و قد تم بعد معاينة و تشخيص معمق لمنظومة التكوين العالي ،وقد عرف انطلاقته القانونية بداية من سنة2004[2] و يرتكز هذا النظام على[3]

- مقاربة متنوعة الاختصاصات
- التكوين بالكفاءات
- بيداغوجيا عبر معاير لا نفقية (غير مغلقة).

2- خصائص نظام ل م د:

- قادر على الانضمام و الاندماج في إطار التعاون الدولي (شمال جنوب و أيضا جنوب جنوب).
- يضمن تكافؤ الفرص.
- يجمع بين الجودة و التنافسية.
- مسير وفق أنماط تضمن الفعالية بنظرة مستقبلية ،وفعالة مبنية على الأشكال الحدية للحكم.
- قادر على توجيه البحث العلمي و التكنولوجي نحو إبداع و ابتكار أكثر لتوليه المعرفة.
- قادر على توفير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة و بالتالي تطوير العلاقة بين الجامعة و المؤسسة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08 – 256 مؤرخ في 19 أوت 2008 ،الصادر بالجريدة الرسمية عدد 448 الصادرة بتاريخ 24 أوت 2008.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 04 – 371 مؤرخ في 21 نوفمبر 2004.

[3] سعدان شباكي ،حفيظ مليكة ، مرجع سابق.

- مبدع لديناميكية تكوين المكونين و الباحثين المؤهلين على مستوى عالي ،وذلك لتلبية المتطلبات الكثيرة لتأطير عمليات التكوين و البحث خاصة في مراحل الماستر و الدكتوراه.
- مرتكز على نظام تقسيم داخلي و خارجي ،من أجل ضمان جودة التكوينات السارية.
- متميز بالتفتح و التنافسية اللتان أصبحتا ميزتان للأنظمة التعليم العالي ،حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات و الاستفادة من خدمتها.
- مستحدث لفضاءات جامعية إقليمية و دولية تسهل حركة الطلبة و الأساتذة و الباحثين من مختلف الأقطار.
- تحفيز التبادلات العلمية و التكنولوجية و الثقافية على مستوى التعليم و البحث ،فمن خلال انخراط الجامعة الجزائرية في هذه الفضاءات تتمكن من إرساء مصداقيتها على الصعيد الدولي و أن تحقق أفضل إستفادة من هذه التبادلات.
- نظام تعليم سداسي يضمن وحدات تعليم أساسية ووحدات استكشافية ووحدات تعليم للتخصص.
- تزويد كل وحدة تعليم بقيمة في شكل وحدات قياسية.
- وحدات تعليم قابلة للإكتساب و قابلة للتحويل.
- يعتمد الترجيح على طبيعة الاختيارات و على أنماط المراقبة المعتمدة.
- تنظم مجلات التكوين مجموعة من الفروع و التخصصات و الشعب في شكل مسالك تكوين نموذجي مع أمكانية العبور بين المسالك.
- يتميز يتميز نظام ل م د بإستناد ملحق للشهادة وثيقة تكميلية توضيحية ترفق بالشهادة و تعرف بالمؤهلات المكتسبة و الأرصدة المتحصل عليها خلال المسار التكويني للطالب و ذلك لضمان مزيد

من الشفافية ،و تحتوي هذه الوثيقة على عدة معلومات حول الطالب و المؤسسة و مستوى الشهادة.[1]

3-أهداف نظام ل م د :

بدأت الجزائر بتطبيق نظام ل م د منذ سنة 2004 ،وقد اختارت آنذاك عشر مؤسسات جامعية تجريبية في مجال ل م د ليعمم بعد ذلك في جميع الجامعات الجزائرية و من أهداف التكوين في نظام ل م د ما يلي:

- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي و العلمي على الأصعدة الوطنية.
- اشتراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة للبلاد.
- المواءمة بين متطلبات التعليم العالي و المتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.
- ربط الجامعة الجزائرية بالفضاء العالمي و التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة المتعلقة منها بالعلوم و التكنولوجيا.
- تشجيع التبادل و التعاون الدوليين.
- تحقيق الأفضل و الأحسن للجامعة الجزائرية و الرقي بها إلى مصاف الجامعات في الدول المتقدمة و تكييفها مع التطورات و المستجدات العالمية.
- ضمان الجودة في التعليم العالي في سياق يتسم بالعولمة و الاقتصاد القائم على المعرفة من جهة و التنافسية من جهة أخرى.

[1] شريط كمال ، مداخلة بعنوان دور الاصلاحات الجامعية في الجزائر (نظام ل م د) في تحسين التنسيق مخرجات التعليم العالي و سوق العمل ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة تبسة.

– تقاسم التجارب المتعلقة بتعميم النظام التعليمي ل م د و تقييمه و تحديد الإجراءات الرامية إلى ترسيخ و تدعيم المرافقة البيداغوجية كآلية لتامين ضمان الجودة.

– اقتراح مسارات تكوين متنوعة و متعددة.

– ترقية استقلالية المؤسسات الجامعية من الجانب البيداغوجي.

– نشر الوعي و تعبئة الأساتذة و الطلبة و الموظفين و صانعي القرار.

– إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة الخاص بالقطاع الاجتماعي و الاقتصادي وكذا إعادة ضبط أشكال مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي و التطور الاجتماعي.

– المقاربة البيداغوجية بين الطلبة الأساتذة و الإدارة ضمن مسعى الطلبة في قلب جهاز التكوين و يجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي تقع عليه عملية تعريف برامج التكوين و البحث و تصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية و إشراف المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة و منحها صفة صاحب المشروع صوغ سياستها التطويرية.

– إرساء تنظيم تعليمي من غاياته تمكين الطالب من اكتساب التعارف و تعميقها و تنويعها في مجالات أساسية تتناسب مع المحيط الاجتماعي المهني مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية و أخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقارب متداخلة التخصصات تتيح بصفتها تلك المعاير في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.

– اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي و ملكات التحليل و التركيب لدى الطالب و القدرة على التكييف ،وأن يكون الفاعل الأساسي في مسار تكوينه من خلال بيداغوجية نشطة مدعومة بفريق بيداغوجي طوال مساره الدراسي.

الاستفادة من توجه ناجح وملائم للطالب يوقف بين رغباته و استعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية عبر تعظيم فرص اندماجه المهني أو متابعة الدراسة الجامعية.

– إنه نظام يدعم و يرافق كل سياسة ترمي إلى ترقية الابتكار و توسيع قدرات امتلاك التكنولوجيا في إطار شراكة ديناميكية تجمع بين الجامعات و مخابر البحث و المؤسسات العمومية والخاصة و حتى الهيئات المالية والمستثمرين المحتملين[1]

4–مبادئ نظام ل م د :

يقوم نظام (ل م د) على ثلاث مبادئ أساسية هي : الرسملة capitalisation الحركية mobilité و الوضوحية lisibilité .

- تعني الرسملة أن الوحدات الدراسية المكتسبة من طرف الطالب لا مجال لإعادتها و تمكنه من تحويل رصيده عندما يغادر مؤسسته الجامعية الأصلية اتجاه مؤسسة جامعية أخرى.
- أما الحركية فمعناها لكل طالب الحق في تحويل ملفه البيداغوجي و تسجيل نفسه في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها.
- أما الوضوحية فتمكن سوق العمل المقارنة بسهولة بين شهادات (ل م د) في إطار التشغيل.

تكون الدروس في نظام (ل م د) منظمة في شكل وحدات دراسية ،والوحدة الدراسية هي عبارة عن مجموعة المواد المختارة بناء على انسجامها و تناسقها .تتكون من (دروس ،أعمال موجهة ،أعمال تطبيقية ،محاضرات ،ملتقيات ،مشاريع ،تربصات...إلخ[2]

[1] شريط كمال ،مرجع سابق.

[2] قرار رقم 137 مؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430هالموافق ل20 جوان 2009 المتضمن كيفيات التقييم و الانتقال و التوجيه في طوري الليسانس و الماستر.

و يمكن تصنيفها كما يلي:[1]

– وحدات التعليم الأساسية التي تجتمع المواد الأساسية لتخصص معين و يجب على كل الطلبة متابعتها و اكتساب التصديق عليها.

– وحدات التعليم لمنهجية و تمكن الطالب من اكتساب الذاتية في العمل.

– وحدات التعليم الاستكشافية التي تساعد الطالب على اكتشاف مواد تعليمية في تخصصات أخرى ،و تساهم في توسيع ثقافته الجامعية.

– وحدات التعليم العرضية التي تجمع مواد في اللغات الحية و الإعلام الآلي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال ...إلخ وهي تساعد الطالب على اكتساب ثقافة عامة و تقنيات منهجية.

5–أسباب اختيار الجزائر لنظام التعليم العالي ل م د:

إن اختيار الجزائر لهذا النظام كبديل الكلاسيكي ،يرجع إلى عدة أسباب أهمها :

- وجود بون واسع بين الجامعة الجزائرية و الواقع على الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،وهذا نتيجة اختلال هيكلي تراكم عبر السنين .
- عدم قدرة التكوين العالي على الاستجابة بفعالية إلى التحديات التي فرضها التطور المشاريع و غير المسبوق للتكنولوجيات و ظاهرة عولمة الاقتصاد و الاتصال و أخذا في الاعتبار ما يلي:
  - العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة اقتصادية و ثقافية بين أمم العالم.
  - التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التكوين تستلهم من نجاحات الآخرين فقد تقرر القيام باصلاحات تنصرف إلى :

[1] الدليل العلمي لتطبيق و متابعة ل م د ،ديوان المطبوعات الجامعية ،جوان 2011.

– اعتماد نظام التعليم العالي ل م د.

– اعتماد نظام الجودة.

– تطوير الاهتمام بالبحث العلمي.[1]

II– الجامعة:

1– تعريف الجامعة:

لقد تعددت تعاريف الجامعة و من بينها:

– هي المصدر الأساسي للخبرة ،و المحور الذي يدور حول النشاط الثقافي في الآداب و العلوم و الفنون ،فمهما كانت أساليب التكوين و أدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاف للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية و التطبيقية و تمهيد الظروف الموضوعية تنمية الخبرة الوطنية التي يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في ميادين أخرى[2]

– هي مؤسسة تكوينية لا ترسم أهدافها بمعزل عن البيئة الاجتماعية و الاقتصادية التي تنبثق عنها بل هي تستلهم منها هياكلها و إطاراتها و منه تختار قيمتها و أهدافها.[3]

– مؤسسة تعليمية و مركز للإشعاع الثقافي و نظاما ديناميكيا متفاعل العناصر تنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري .حيث يؤثر مجتمع الجامعة في الظروف المحيطة و يتأثر بها في نفس الوقت.

---

[1] سعدان شبايكي /الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لنظام التعليم العالي بل م د ،مجلة البحوث و الدراسات العلمية ،العدد لاالخامس ،جامعة المدية ،جويلية 2011 ،ص 10-11.[1]

[2] محمد العربي ولد خليفة ،المهام الحضارية للمدرسة و جامعة الجزائرية ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر 1989 ص 177.

[3] مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري .مجلة التواصل جامعة عنابة عدد 6 جوان 2000.

– تعريف ماسيامانسو Remon Macia manso: الجامعة على أنها مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظاق و نسق خاصين تشمل وسائل و تنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى المعرفة عليا.[1]

تعريف الإجرائي:

"هي مؤسسة تعليمية تهدف إلى تخرج موارد بشرية ذات كفاءة و قدرة علمية و معرفية للنهوض بالمجتمع اقتصادي و اجتماعي و ثقافي".

2- لمحة تاريخية عن الجامعة عبر العصور:

– تعتبر الجامعة تطورا حقيقيا لعلم و المعرفة في العصور كمدارس الحكمة في الصين و المدارس العليا في مصر و المساجد في البلاد الإسلامية ،حيث أنه منذ أكثر من أربع آلاف سنة كانت بداية أولى لظهور و نشأة الجامعة من خلال محاولة لجمع الأساتذة و الطلاب في مكان لتلقي المعارف المتقدمة في مصر و من ثم الهند كما عرف هذا النوع ما التعليم المتقدم في بلاد اليونان و الرومان من خلال أكاديمية أفلاطون المشهورة ،ومدرسة الليكوم التي أنشأها أرسطو و التي كان يدرس فيها التاريخ و الأدب ... هذا بالإضافة إلى مدرسة ابيقور وهم الرواقيين ،حيث تعتبر هذه المدارس و المؤسسات الفلسفية النواة الأولى لنشأة الجامعات.[2]

– أما بالنسبة لنشأة الجامعات كمؤسسة علمية ،كانت في البلاد الإسلامية فقد عرفت الهجرة المحمدية إلى المدينة المنورة نقلة نوعية كبرى في بناء المسجد النبوي و الذي يعتبر جذر حقيقي للمدارس العربية الإسلامية

[1] أيمن يوسف ،تطور التعليم العالي (الإصلاح و الآفات السياسية) وسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتناع السياسي .دراسة ميدانيةو لمجموعة الأساتذة بجامعة بن يويف بن خنة .الجزائر .2007 ص 29.

[2] حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين ،دراسة ميدانية في جامعات مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تنمية بشرية. سطيف ، قسنطينة ، مسيلة، سنة 2008 ص 44.

الكبرى و التي تطورت عنها الجامعة الحديثة بمفهومها العصري في أوروبا ،حيث كان النبي أول متجمع العرب من جمع العرب حوله في حلقة لأخذ العلم في المساجد بحيث إن لم يقتصر على أداء الشعائر الدينية فقط بل أصبحت له مهام متحددة في حياة الأمة منها إدارة شؤون الدولة ،تهيئة الجيوش للفتوحات ووضع الخطط ،وتغطى الدروس في مختلف المعارف الدينية ة الدنيوية و بمثابة بمركز الإنتاج العلم و المعرفة لتصرف بالمدارس العربية الكبرى كانت بمثابة جامعات العربية عند ظهورها في أوروبا مثل جامعة القرويين (شمال إفريقيا ،الأزهر (مصر) وجامعة قرطبة (الأندلس).[1]

وظلت هذه الجامعات الإسلامية لفترة من الزمن مصدر إشعاع علمي وفكري انعكس ايجابيا على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمجتمع ككل ،كما كانت الغذاء الروحي للجامعات الغربية حيث اطلع الغرب على التراث اليوناني مع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر ،فاتجهت إلى الحصول على المزيد من الحريات التي سلبت منها من قبل ،وبذلك دخلت أوربا عهد جديد من أهم مميزاته العمل على انشاء العديد من الجامعات ،والتي اعتلرت بمثابة النموذج الأول للجامعات بمفهومها الحديث و خلال هذه الفترة انشأت أوربا أربع جامعات أساسية هي جامعة باريس ،جامعة بولونيا ،جامعة بارما و جامعة اكسفورد ،مع نهاية القرن الثالث عشر زاد عدد الجامعات إلى ستة عشر جامعة و تركزت معظمها في إيطاليا ،فرنسا ،اسبانيا ،انجلترا ،ولقد ساد في هذه الفترة نموذجين أساسيين سيطرت خصائصها على معظم جامعات العصور الوسطى هما جامعة باريس و التي كانت تتميز بسيطرة الأساتذة على الحياة الأكاديمية. وجامعة بولونيا كانت تتميز بسيطرة الطلبة على الحياة الأكاديمية و هي التي كانت تدفع أجور الأساتذة.

[1] خالد خليل حمودي ،نشأة المدارس ،مجلة آفاق عربية ،بغداد ،العدد 1 . 1978 ص 14.

حيث كانت جامعات القرون الوسطى تعد الأفراد لبعض المهن مثل الطب ،القانون ،اللاهوت ومع نهاية القرن الخامس عشر ارتبطت الجامعة بمفهوم و فكرة القومية و انشاء الدولة الحديثة .ولقد كانت أول نموذج في الجامعة الألمانية مبني على سياسة التخطيط و البحث العلمي و قد أحرزت تقدما في العديد من الدول التي عاصرتها مثل فرنسا ،بريطانيا[1]

ولقد تطورت و اتسعت وظيفة الجامعة في العصر الحديث (القرن العشرون) فلم تعد تخريج عدد من المحامين و الأطباء بل أصبحت الجامعة اليوم تسهم في مواجهة تحديات العصر و متطلباته.[2]

3- أهداف الجامعة :

إن أي عملية تعليمية لا يمكن أن تتم في فراغ ،ولابد أن تعمل في مجتمع تتأثر و تأثر به ،وعليه فإن الجامعة تهدف إلى تعميم الفائدة لكل الجنس البشري كما أن تنمية من خلاله وغرس الأخلاق في الإنسان بمثابة السبل في بناء المجتمع ذو وعي و معرفة اجتماعية ،ثقافية ،علمية ،أخلاقية ،ومنه يمكن تحديد أهم أهداف فيما يلي:

- تطوير البحث العلمي و تشجيع إجراءات داخل الجامعة و خارجها.
- دراسة مشكلات المجتمع المحيط و فهمها و تحليلها و بحث عن حلول مناسبة لها.
- مواكبة الانفجار الديمغرافي و ثورة المعلوماتية الحادثة بالعالم ،واستثمار معطياتها لصالح المواطن و المجتمع.
- تدعيم القيم الروحية لدى الشباب.
- الإسهام في تعديل و تطوير الاتجاهات في المجتمع.
- التكيف مع حاجيات و متطلبات المجتمع و الدفع به نحو التقدم.

---

[1] حفحوف فتيحة ،مرجع سابق ،ص45-46.

[2] يسمينة خدنة ،واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية و سير الموارد البشرية ،2009، ص 38.

- الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى ،مما يساعد على التعاون الفكري على مستوى العالمي.

- تدريب و إعادة تدريب أصحاب الكفاءات لمواكبة الجديد والمستحدث في مجالات تخصصاتهم.

- ضمان نشر الدراسات و نتائج الأبحاث.

- الانفتاح على الثقافات الإنسانية أخرى ،مما يساعد على التعاون الفكري على مستوى العالمي[1]

- تكوين إطارات و تهيئتهم لتحمل مسؤوليتهم وفق مقتضيات العصر.[2]

4- وظائف الجامعة:

تعتبر الجامعة واحدة من المجتمعات العلمية التي تستهدف توجيه المعرفة و العلم نحو الأغراض الإنسانية ،وهي من ثم قادرة على مواجهة التحديات التنمية الشاملة [3] من خلال مضمون الوظائف التي تقوم بها ،والتي يمكن اجمالها في الواجبات التالية.

4-1 إعداد القوة البشرية

حيث تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته [4] أي أن أعداد القوة البشرية من أهم القضايا و أكثرها الحاح على الجامعة على أساس أنها المسؤولة عن تزويد الطالب بالمعارف و المعلومات و المهارات و المبادئ التي ترفع طاقته و قدرته على الإنتاج و باعتبار الجامعة مركز تدريب و تزويده [5] بالمعرفة و قدرة العلمية تساعده على تعامل و التأقلم مع متطلبات العلمية و المجتمعية.

---

[1] جميل صليب :مستقبل التربية في العالم العربي ،مكتب الفكر الجامعي ،بيروت ، 1967،ص330.

[2] رضا السويس طرق التدريس بالتعليم العالي ،بين التلقين و التواصل ،مجلة 13 اتحاد الجامعات العربية ،الرياض، العدد 18، 1982،ص 49.

[3] السيد سلامة الخميسي ،المعلم العربي ،بعض القضايا التكوين و مشكلات الممارسة المهنية، اسكندرية ص 27.

[4] محمد منير مرسي ، اتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة ،عالم الكتب ، القاهرة، 1977 ،ص24.

[5] منصور أحمد منصور ، التعليم الجامعي المعاصر ،قضايا و اتجاهاته ، دار النهضة العربية ، 1976 ، ص 195.

حيث أن استجابة الجامعة لمتطلبات العلمية و المجتمعية من خلال إعداد القوى البشرية المؤهلة يتطلب توفر مقومات معينة ويمكن حصر ما يلي:

– التوجيه و الإرشاد المهني للطلاب من خلال تهيئة الظروف النفسية و العلمية

– توفر الامكانيات اللازمة لبلوغ المستوى المطلوب ، حتى تستطيع الجامعة أن تنوع التخصصات تتماشى مع التطورات العلمية السريعة.[1]

– تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة.[2]

4-2 البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي واحد من أهم المرتكزات التي يرتكز عليها التعليم الجامعي اعتباره ركيزة أو هدف التي تسعى إليه الجامعة في ظل التطورات و تغيرات التي يشهدها العالم.

حيث أن الوظيفة البحثية للجامعة هي التي تشكل كيانها كمؤسسة منتجة للمعرفة و مطورة لها وهي من هذا المنظور مجتمع المثقفين ،والعلماء وهي مجتمع متخصصين في كل ميادين المعرفة الإنسانية و العلمية و النظرية و التطبيقية.[3]

و يعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد ،فالاكتشافات تأتي من خلال البحث و التمحيص و متابعة الأحداث و الأفكار و محاولة تطويرها و دعمها و رعايتها لخدمة الكجتمع .باعتبار الجامعة هي عنصر مهم في تكييف المجتمع و نهوض بطبقات الاجتماعية التي تؤدي التقدم

[1] يسمينة خدنة ، مرجع سابق ، ص41.

[2] عبد العزيز الغريب صقر ، الجامعة و السلطة :دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة و السلطة القاهرة ،الدار العالمية للنشر و التوزيع، 2005 ،ص 60.

[3] السيد الخميسي ،مرجع سابق، ص33.

الاقتصادي و الاجتماعي وذلك عن طريق دورها في تبسيط المعرفة الجديدة و المحافظة عليها و تنميتها و توصيلها إلى أفراد المجتمع بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

4-3 خدمة المجتمع:

إن التعليم العالي في الجامعة يحمل مجموعة من الوظائف المجتمعية التي تساعد المجتمع لمواكبة التطورات وهذا من خلال إعداد القوى البشرية ذات المهارات فنية في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع و في مختلف مواقف سوق العمل بدأ كما أن تساهم الجامعة في تعديل نظام القيم و الاتجاهات بما يتناسب و الطموحات التنموية في المجتمع وزيادة قدرة التعليم على التغير القيم و العادات غير المرغوب فيها لخدمة كافة القطاعات الإنتاج و الخدمات الإدارية و القضاء على البطالة.[2]

5- مكونات الجامعة:

5-1 الطالب الجامعي:

هو الشخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية ،بشقيها العام و التقني إلى الجامعة وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة ،إذ أن للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم و ذوقه ويتماشى و ميله[3] هناك طلبة الدراسات التدرج وما بعد (الدراسات العليا) ،فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس أما طلبة بعد التدرج (الدراسات العليا) هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى و يدرسون للحصول على درجة الماجستير و الدكتوراه.

---

[1] السيد الخميسي ،مرجع سابق ، ص 48.

[2] رمزي أحمد عبد الحي ،التعليم العالي و التنمية ،دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر ، ط1 ،2006 ص 78.

[3] رياض قاسم مسؤواية المجتمع المعلم العربي منظور الجامعة العصرية و أفق الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 193 بيروت 1995 ص85.

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية و التي تم من خلالها إعدادهم و التأثير في سلوكهم ،اتجاهاتهم و تزويدهم بالمعلومات و المعارف و المهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه ،وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية ،سواء مرتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك ،أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه ،أو مرتبط بالتعليم كاستثمار من خلال الاستثمار في تكوين الخريجي باعتباره رأسمال البشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين في رأسمال المادي.[1]

2-5 الأستاذ الجامعي:

هو الشخص الذي يقوم بتدريس المكلف بها حسب البرنامج السنوي الدراسي في الكلية و يكون لديه أحد الرتب التالية: الأستاذ أو الأستاذ المحاضر صنف "أ" ،أستاذ المحاضرة "ب" أو أستاذ مساعد صاف "أ" أو أستاذ صاف "ب" كما نص المقر الاجتماعي رقم 08/145 المؤرخ في 2008/08/16 المتضمن إدماج و ترسيم و إعادة ترتيب الأساتذة في الرتب السالفة الذكر ابتداء من 2008/01/01.

- ادوار الأستاذ الجامعي:

اتجاه الطلبة: تدريس ،تقييم ،التوجيه ،إشراف على البحوث و رسائل و الدراسات و إعداد المواد التعليمية.

اتجاه المؤسسة الجامعية: المشاركة في وضع السياسات و الخطط و المشاركة أيضا في الاجتماعات و اللجان و النشاطات المختلفة.

اتجاه المجتمع: إجراءات الدراسات و البحوث التي من شأنها أن تساعد على حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع و تدعيم علاقة المؤسسة التعليم العالي بالمجتمع المحلي.

[1] فليح حسن حلف ،اقتصاديات التعليم العالي و تخطيطه ،عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع ،الأردن ،2007 ص 246-247.

اتجاه نفسه: السعي وراء تطوير ذاته مهنيا و المشاركة في الندوات و المؤتمرات و تنظيم الزيارات و الدورات التدريبية وورش العمل.[1]

5-3 الهيكل التنظيمي :

إن الجامعة باعتبارها "تنظيم اجتماعي رسمي يتم داخلها تفاعل اجتماعي بين العناصر مختلفة من علاقات و قوى اجتماعية و قيم السائدة ،وبين أطراف العلمية التعليمية الجامعية[2].وانطلاقا من هذا فإن الجامعة تتشكل من هيكل إداري و تنظيمي شكلها شكل التنظيمات الاجتماعية الأخرى ،والذي يحدد المواقع الرئيسية التنظيمية و ينظم علاقات بين شاغلي هذه المواقع و يحدد لهم اختصاصاتهم و المهام الموكلة إليهم .فالهيكل الإداري و التنظيمي هو تلك المكونات البشرية المتكاملة و المتناسقة النشاطات الإدارية و التنظيمية وفقا لنظام الهيكلي العام .التي تدير و تسير المؤسسة الجامعية و تسعى من خلالها مخرجات إلى تحقيق الغايات التي استغلت من أجلها.[3]

و يعتبر الهيكل التنظيمي عنصر مهم في نجاح المؤسسة الجامعية من خلال بناء هيكل تنظيمي المرن يوازي بين الإداري و التنظيمي التربوي اللذين يساهمان معا في تحسين المردود و رفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية.

سابعا: الدراسات السابقة:

[1] صليحة رقاد ،تطبيق نظام جودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ،آفاق و معوقات ،رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1، ،2014 ص 44.

[2] عبد الرحمن العيسوي ،تطوير التعليم الجامعي العربي ،منشأة المعارف ،مصر ،ص 236.

[3] فضيل دليو و آخرون ،اشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية ، خبر التطبيقات النفسية و التربوية ، قسنطينة، 2006 ،ص 90.

1- دراسة أكاديمية "**بلحسين حواء**" تحت عنوان "**إيديولوجية الجامعة من خلال تقييمات و تطورات المدرسين**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع جامعة الجزائر 2001.

- وقد حاولت الباحثة من خلال هذا الموضوع معرفة إيديولوجية جامعة باب الزوار للعلوم و التكنولوجيا و استخلاص الإجماع المسطر في هذا المجتمع المصغر.

- وقد انطلقت الباحثة لدراسة هذا الموضوع من خلال وضع بعض التساؤلات التالية:

- ما هي تقييمات المدرسين لأوضاع و أجواء الجامعة؟

- ما هي تعداداتهم و نظراتهم للمستقبل و ذلك فيما يخص نفس هذه الأجواء و الأوضاع؟

- هل تأخذ التصورات و التعليمات الجامعية اتجاها ايجابيا و سلبيا اتجاه الوضع القائم؟

- ومن أجل التحقق من هذه التساؤلات اختارت الباحثة عينة بحث مكونة من 100 مدرس من جامعة باب الزوار للعلوم و التكنولوجيا ،أخذت من كل معهد خمس مدرسين من رتبة أستاذ و أستاذ محاضر و خمس أساتذة مكلفين بالدروس.

- أما من حيث المنهج فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و كذا المنهج التحليلي الإحصائي الذي يعتمد على تحويل معطيات كمية إلى أرقام.

- اما من حيث التقنيات المستعملة لجمع البيانات و المعطيات الميدانية فقد اعتمدت الباحثة على استمارة لجمع البيانات من الأساتذة.

- و بعد عملية جمع و تبويب و تحليل المعطيات الميدانية توصلت الباحثة إلى بعض النتائج نذكر منها:

- هناك اختلاف بين أجوبة الاساتذة المحاضرين الذين ذكروا مرحلة (80-65) كمرحلة إيجابية و الأساتذة المساعدين و المكلفين بالدروس الذين اغلبيتهم ذكروا المرحلة الممتدة بين (1962-1970).
- كما أن المجموعة الأولى ذكرت المرحلة بعد سنة 1980 كأنها مرحلة التي كانت سلبية بالنسبة للتطور العلمي بالجزائر.
- وقد اخترنا هذه الدراسة لوجود تقارب بيمها و بين موضوع البحث خاصة متغير الثاني الجامعة الذي ساعدنا في انتقاء المراجع التي يمكن اعتماد عليها و البحث في المفاهيم الجامعة.

2- دراسة **اليزيد نذيرة** ،تحت حنوان " **صعوبات نظام ل .م .د .حسب تطورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية** .دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي .أم البواقي.2009.

اهتمت الدراسة بالإصلاح الجديد الذي عرفته الجامعة الجزائرية وهو نظام ل .م. د (ليسانس ،ماستر ،الدكتوراه) يهدف الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام حسب تطورات الأستاذ الجامعي بهدف تخطيها.

انطلقت الباحثة لدراسة هذا الموضوع من خلال وضع التساؤلات التالية :

- هل هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق نظام ل .م . د ؟ و إن وجدت ما نوعها؟

- وهل التحقق هذه التساؤلات اختارت هذه الباحثة عينة مكونة 100 أستاذ مدرس وفق نظام ل .م . د و مقابلة 14 رئيس قسم ل . م . د بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي.

- أما من حيث المنهج فقد اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة أدوات لجمع المعطيات و البيانات ،المقابلة ،الملاحظة ،الاستمارة توصلت من خلال النتائج إلى التفسير التالي:

الفرضية الأولى: أجمعت إجابات المبحوثين على أن ما يعترضهم في تطبيق نظام ل . م .د على مستوى الهياكل و التجهيزات هناك نقصي القاعات و المدرجات ،عدم توفر الهياكل الموجودة على التجهيزات التكنولوجيا الحديثة مثل الانترنت و الوسائل الديتاكتيكية المساعدة في الفعل التعليمي .وإن وجدت هذه الوسائل قليلة جد بالنسبة للعدد الطلبة.

الفرضية الثانية: أجمعت إجابات المبحوثين على البنود الإيجابية التي تخدم هذه الفرضية بنسبة 53,11 وهذا ما يؤكد على تحقيق الفرضية الجزئية الثانية ،حيث أكدت مؤشرات المحور الثاني على وجود صعوبات تعزي إلى إشكالية البرامج .هذه الأخيرة التي تأثرت سلبا بالمشاكل التي يعاني منها التعليم الجامعي.

الفرضية الثالثة : أكدت مؤشرات المحور الثالث على تخفق الفرضية الجزئية الثالثة حيث تحصلت نسبة المجيبين على البنود الايجابية على أكبر نسبة 44,14 % حيث تمثل تعاني الجامعة الجزائرية من مشكل التسيير وهذا ما يعود سلبا على تطبيق نظام ل . م . د .

و النتيجة العامة تمثلت هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق النظام الجديد بالجامعة الجزائرية حسب تصور الأساتذة الجامعيين هذه الصعوبات تبرز على مستويات عديدة منها الهياكل و التجهيزات ،البرامج ،التأطير و التسيير و التمويل.

– اخترنا هذه الدراسة لحداثتها و لأنها تشير نقاط حساسة يمكن الاستفادة منها في دراستنا التي تتقارب معها في أكثر من نقطة خاصة في المتغير الأول نظام ل م دحيث أنها قد يغطي جانبا أساسيا و مدى مساهمة البرامج و اللوائح التعليمية الجديدة في رفع من قيمة المعرفة العلمية و ذلك ببناء طالب متكامل الشخصية معرفيا و علميا بإضافة إلى أن نتائجها تعتبر معطيات تثير الكثير من النقاط بحثنا و تهم تحليلاتنا.

3- دراسة **مريم صالح بوشارب:** بعنوان " **التكوين الجامعي بين الأهداف و الواقع** " دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار –عنابة- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية بجامعة منتوري – قسنطينة 2000-2001 شرعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الكشف على حقيقة التكوين في الجامعة الجزائرية و أهدافه التنويه من خلال تحليل العناصر المكونة له و ميكانيزمات عملها و ذلك عن طريق تحليل أجوبة المبحوثين التي توزعت بين الطلب و الأساتذة باعتبارها طرفين أساسيين لا يمكن الاستغناء عن احداهما في عملية التكوين تمحورت إشكالية الدراسة حول السؤال التالي:

هل نمط التكوين السائد حاليا في الجامعة الجزائرية مؤهلة لإنتاج الكفاءات المناسبة لتحقيق أهدافها؟

يتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة التالية:

- ما هي أساليب التدريس السائدة حاليا؟ وهل بإمكانها تكوين كفاءات قادرة على الانتاج و إعادة انتاج المعرفة العلمية الحديثة بالشكل الذي يساعد على تحقيق أهداف الجامعة؟

- هل البرامج الدراسة المحددة تتماشى مع الأهداف التي تصبو الجامعة إلى تحقيقها.

- ما هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الأستاذ من خلال تقويمهم للطلبة؟

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في تحليلها و أداة أساسية تمثلت في المقابلة أما عينة الدراسة ،فقد استخدمت الباحثة العينة العشوائية الطبقية باعتبار التخصص هو الطبقة ،وقامت الباحثة باختيار تخصصين هما الحقوق و العلوم الدقيقة حيث كانت العينة بنسبة 10 من مجموع الكلي البالغ عدد 622 طالب و بالتالي عدد أفراد العينة 61 طالب.

أما عند الأساتذة فقد اختارت نسبة 55 من المجتمع كلي البالغ عدده 95 أستاذ و بالتالي عدد أفراد العينة يكون 53 أستاذ.

لخصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– المحاضرة إلى الطريقة التدريسية الأكثر شيوعا في الجامعة الجزائرية رغم وجود محاولة لخلق نظام التطبيقات و لكم هذه الحصص تسيطر عليها نوع من الممارسة الروتينية للمحاضرة أو تقديم عروض من الطلبة و كلها عروض عقيمة تكسر الطابع الإبداعي للطلبة.

– البرامج الدراسية للجامعة تمثل محتوى معرفي غير مرغوب سواء من طرف الطلبة أو الأستاذ ،فهم تعسف ثقافي مفروض و هي لا تتماشى مع التطورات المتلاحقة للمعرفة العلمية.

– أساليب تقويم للجامعة الجزائرية تسعى بالدرجة الأولى إلى قياس و اختبار الذاكرة بدلا من تنشيط القدرات الفكرية و العقلية للطالب.

– إن الأهداف التي يمكن أن تحقق بناءا على هذه الممارسات (طريقة التدريس ،و تقويم البرامج) هو إنتاج أفراد خاضعين يعكسون طبيعة النظام الاجتماعي.

– تعود هذه الممارسات البيداغوجية في الغالب إلى قلة الأجهزة و الوسائط ،الظروف المحيطة ،قلة المراجع.....إلخ.

4– دراسة **أمنة سعدون** بعنوان **التعليم العالي و تنمية قدرات الطالب الجامعي** "رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تنمية الموارد البشرية قسم علم الاجتماع .قسنطينة 2004–2005.

تمحورت إشكالية لهذه الدراسة حول تنمية طاقات و قدرات الطلبة و علاقتها بمتطلبات التنمية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية للمجتمع و من هذا المنطلق فقد ركزت الباحثة على إبراز الوظيفة الحقيقية للتعليم العالي عامة و في الجامعة الجزائرية خاصة و طرحت لتساؤلات التالية:

– ما هي أهم الصفات الواجب توافرها في برامج و نظام التعليم العالي؟

– هل سياسة التعليم العالي تساهم في بناء الطالب المتكامل الشخصية من خلال ابتكار و تطبيق القوانين و النظم؟

– هل يقيم الطالب على أساس العلامات أو على أساس قدراته و مهاراته في ربط حقائق المعرفة مع واقع الحياة؟

– هل تعكس الأعداد المتزايدة للطلبة و الطالبات الحاصلين على الشهادات فعالية التعليم العالي في تحقيق التنمية؟

–و قد تم طرح التساؤل المركزي التالي:

– هل يساهم التعليم العالي في تنمية قدرات الطالب الجامعي و ماذا أضاف إلى تجاربه و قدراته و إمكاناته العقلية و النفسية و الاجتماعية؟

– و للإجابة عن هذه الأسئلة قانت الباحثة بصياغة فرضية مفادها:

– التعليم العالي لا يلعب دورا أساسيا في تنمية قدرات الطالب الجامعي ،تندرج تحتها فرصتين هما:

1– تنحصر وظيفة التعليم العالي في إلقاء المعلومات و تكرار ما في القرارات.

2 – ضعف مستوى الطالب الجامعي و تأثيره على مصداقية شهادته الجامعية هذه الفرضيات تعبر على أن الباحثة حاولت الوصول لهدفين أساسيين.

– تحديد معالم التعليم العالي على رسم خطاه و ذلك بتقويمه لمعالجة مشاكله الحالية و إيجاد الحلول مستقبلية لها.

– البحث عن السبل إعداد الطلبة جامعين تحتاجهم عملية التنمية من خلال توفرهم على قدرات معينة يرأسها العطاء الدائم و المستمر.

– لتحقيق هذه الأهداف والكشف عن الظاهرة ميدانيا بكل جوانبها اختارت الباحثة منهج المسح الاجتماعي لمجتمع الدراسة الجامعية .ومنهج المسح بالعينة للمجتمع الطلبة و تقنيات المنهج الإحصائي و هذا بالاستعانة بأدوات منهجية هي الملاحظة بدون مشاركة والإستمارة التي كانت مقسمة إلى بيانات شخصية و بيانات عامة متضمنة لمحورين و تشمل على أسئلة مغلقة ومفتوحة و النصف مغلقة و المزودة بالأجوبة المتوقعة و استعانة بالوثائق و المنشورات.

وبعد هذه الإجراءات أسفرت الدراسة على مجموعة نتائج أكدت الفرضيات عن النتائج التالية:

– أن البرنامج الجامعي مكثف يقتل المبادرات الشخصية دون فائدة علمية يعتمد على أسلوب الحفظ.

– أدى بالطالب الاعتماد على الحفظ في الامتحان أو الغش و الاحتيال.

– بالنسبة لنتائج الفرضية الأولى كانت كما يلي:

– الطالب يتأثر بنظام التعليم العالي و أكدته نسبة 31،06% و السبب سوء التوجيه من طرف الطالب.

– مستوى المعرفة المكتسبة لدى الطالب شئ ضروري و لكنه غير كافي للإلتحاق بالجامعة فيجب توفره على استعداده و رغبة في متابعة تعليمه.

– أكدت نسبة 81.06% أن التكوين يخضع لمقاييس عددية رقمية أكثر منها نوعية كيفية و نسبة 65،15% أكدت عدم تمكنهم منم اكتساب أي مهارات و قدرات.

– أفادت نسبة 70% سياسة التعليم العالي بعيدة عن إعداد و بقاء الطالب لذلك وجد إعداد مخطط بديل لتلك السياسة يراعي فيه التأقلم مع الأوضاع المتغيرة.

أثبت هذه النتائج أن البرنامج الجامعي مكثف يقتل المبادرات الشخصية دون فائدة علمية يعتمد على أسلوب الحفظ منه أكدت الفرضية الأولى.

أما بالنسبة لنتائج الفرضية الثانية فقد أثبتت مما أدى بالطالب بالاعتماد على الحفظ في الامتحان و الغش و الاحتيال.

– إن الاستفادة النظرية من هذه الدراسة اتباع طريقة المنهجية واستخدامها في تحليل نتائج الفرضية الأولى و الثانية.

ثامنا: المداخل النظرية

1–نظريات الكلاسيكية:

1–1–النظرية الماركسية :

إن ماركس و اتباعه لم يكتبوا مباشرة عن الجامعة ،بل كتبوا عن كل ما له علاقة بالجامعة كالتعليم و المعرفة.

و يرى ماركس أن النظرية الاجتماعية ترتكز أساس على أربع قضايا جوهرية هي:

– التصور المادي للمجتمع و التاريخ.

– الطبقات و الصراع الطبقي

– الاغتراب

– نظرية المعرفة

و تتمثل نظرية المعرفة في العلاقة بين الوجود الاجتماعي و الوعي الاجتماعي حيث يقول ماركس : "إن النشاط الاجتماعي يتحددان إن بشكل واضح بوصفهما اجتماعيين ولذلك فإن النشاط و العقل لا يخرجان إلى حيز الوجود إلا من خلال علاقة حقيقية بالآخرين و هما يتحققان حيثما يقوم هذا التعبير

الاجتماعي المباشر على أساس طبيعة النشاط أو يتطابق مع طبيعة العقل حتى عندما أقوم لاعداد عملي العلمي هذا ..."[1]

إن النشاط العقلي و المتمثل في المعرفة يتماشى وفق الوعي الاجتماعي في كل صورة حتى البسيطة منه كإعداد بحث علمي ،فالمعرفة تتحقق مع تحقق الوعي الاجتماعي .وهو الواقع.

إن القضية الجوهرية التي شكلت منطلقا لأغلب حوارات ماركس ترتبط أساسا بتصوره المادي للتاريخ ،مؤكدا في هذا الاتجاه ان من مظاهر المجتمع المتخلف الواضحة و المتواجدة داخل بنائه التربوي و التعليمي ،الكثرة في الأفراد المحرومين من التعليم ،واستغلال الطبقة البرجوازية لهياكل التعليم و التكوين و نقص الوعي بين الفئات المتعلمة و عدم قدرة نظم التعليم على التحقيق من حدة الصراع داخل المجتمع.

إن الواقع المميز للمجتمعات المختلفة كرست الدول الغربية تكريسا للرأسمالية في فترة التواجد الاستعماري لها.

يرى **ماركس** انطلاقا من هذا أن المجتمع اشتراكي بتميز بنظام تعليمي و تكويني رشيد في بناءه يتميز بأن أغلبية أفراده يزاولون التعليم ،وهناك وعي بين عناصر الفئة المتعلمة و هناك قدرة لنظم التعليم على إزالة الصراع من المجتمع بكل أشكاله وهو الواقع الذي أصبح واضح لدى الدول التي طبقت النظام الاشتراكي[2]

أما "**كومز**" فلقد حدد أزمة التربية في المجتمعات النامية من خلال كتابة "أزمة التعليم العالي في عالمنا المعاصر" الصادر سنة 1971م في زيادة الطلب و عدم الملائمة المناهج لمتطلبات المجتمع و التوسيع المتزايد

[1] محمد عودة ،تاريخ علم الاجتماع مرحلة الرواد، الجزء 1 ،دار المعرفة الجامعية القاهرة ،1998، ص 124.

[2] لوشن حسين ،القواعدالتربوية لنظام التعليم العالي و فعاليتها في تنمية المهارات الاجتماعية للمكونين ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2004، ص 47.

في نمط التعليم و يرى الحل في إصلاح التعليم من خلال زيادة المعونات المالية و التقنية و إدخال التكنولوجيا للتقليل من عدد المدرسين ،والتخفيف من أعباء رواتبهم على الميزانية [1]

– و تعتبر تحليلات **لويس ألتوسير** من بين أهم التحليلات الماركسية الحديثة التي سعت إلى فهم العلاقة بين النظام التعليمي أنه مكون من مكونات البناء الفوقي الذي يتشكل بواسطة البناء التحتي و من ثم فإن نظام التنظيم يعكس علاقات الانتاج بل و يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة.

– و يرى **لويس ألتوسير** أن استمرارية الطبقة الحاكمة في مواقع السيطرة يتطلب إعادة إنتاج القوة العمل يكون عن طريق السيطرة الفكرية و الضبط الاجتماعي من خلال التعليم للحفاظ على الهيمنة الطبقة الرأسمالية و تجعلها تابعة لها و ذلك عم طريق ايمانها بوصفها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي[2]

بياربورديو و **كلود ياسرون** فقد تناولت دراستهم وظيفة الجامعة في إعادة الإنتاج الثقافي للمجتمع كمحاولة لوضع النظام التعليمي بمختلف أجهزته في إطاره الطبيعي لبناء علاقات القوة .

2–1– نظرية البنائية الوظيفية:

تعالج هذه النظرية مسألة التكوين كإحدى المتطلبات الوظيفية للمجتمع لكي يحافظ على استقراره و توازنه في ظل التغيرات التي تطرأ على الظواهر هذه التغيرات .لا يمكن بأي حال أن تتخطى حدود هذه البيئة فهي استجابة لمؤثمرات قوى معينة كامنة بها إذن فتغيرات لابد أن تحدث في إطار التوازن[3].

هذا التوازن تعتبره هذه النظرية الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في رفع كفاءة الأفراد العاملين بها في إطار ما يعرف الموارد التنظيمية ،وهذا للوصول لتحقيق أهدافها التي تتوقف على ملائمة الوسائط

[1] محمد عودة ،مرجع سابق، ص 130.

[2] حمدي علي أحمد ،مقدمة في علم الاجتماع التربية ،دار المعرفة الجامعية ،القاهرة، 1995، ص 51.

[3] محمد علي محمد ،تاريخ علم الاجتماع ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، 1989 ،ص 61.

للغايات .فالمؤسسة هي وحدة اجتماعية متكونة من مجموعة اتساق لديها أهداف محددة وواضحة تسعى للوصول لها و لن تستطيع تحقيقها إلا في إطار التكامل الاجتماعي الذي تحدث عنه **تالكوت بارسونز** فيما يسمى بالنسق البارسوني.

فاعتبار الجامعة نسق اجتماعي جعله يدرس التكامل داخل هذه المؤسسة من خلال اهتمامه بالمكون الأساسي لهذا النسق وهو الجماعات المهنية التي تحقق وظيفة الجامعة الأساسية و هي " المعرفة" و من وجهة نظر **بارسونز** أن الوصول إلى " الكفاءة المعرفية"

لن يتحقق إلا بوجود تدريب مهني وفني كفى لهذه الجماعات وهذا ما أسماه بالتخصص الأكاديمي للجامعيين".

إن التحول البنائي للنمط البيروقراطي للجامعة جعل **بارسونز** يهتم بهذه المؤسسة و علاقتها بالتنظيمات الأخرى للمجتمع سواء الاقتصادية أو السياسية ،ليصل لأهمية الدور الوظيفي للجامعة الذي أكده ماكس فيبر من خلال إبراز العلاقة بين الجامعة و المجتمع و التنمية و هذا من خلال الدور البنائي لقطاع التعليم العالي الذي شهد تغيرات عديدة جعلت "**ماكس فيبر**" يعبر عن تخوفه من هذه التحولات من خلال مناقشته لنظام الجامعات الأمريكية و الأوربية ،وعلاقتها بالحرية الأكاديمية.

2- نظريات المعاصرة:

2-1 النظرية الاستثمارية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن قوة المجتمع تمكن في مقدار و موع العطاء الذي يقدمه الفرد، وأن القيمة الاجتماعية لهذا الأخير تبرز في مقدار حجم قدرة التعليم و التكوين على استثمار مواهبه و قدراته على نحو شخصي و على صعيد المجتمع الذي يوجد فيه.

يؤكد الأصحاب هذا الاتجاه بوجود صلة وثيقة بين الاقتصاد و التعليم لأن الطرف الأولى يبنى على أساس رأس المال المادي أم الطرف الثاني فيبنى على أساس رأس المال البشري ،ومع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر و حتى الربع الأول من القرن العشرين سلط أصحاب هذا الاتجاه من الاقتصاديين المحدثين الضوء على العنصر البشري ،باعتباره القوة الحقيقية و الفاعلة التي يتوفر عليها المجتمع و بقائه على عكس العنصر المادي القابل تارة للوفرة و أخرى للنقص و الاندثار ،وإن كسب التنمية الأول لا يتم إلا بوضع إستراتيجية تستهدف تفعيله خصوصا في ميدان التعليم و التكوين ومنه التعليم والتكوين الجامعي.

- لاحظ أصحاب الاتجاه الاستثماري أنه لا وجود لمخرج لجعل الإنسان هم المحرك والقوة الفاعلة و الثابتة في رأس مال المجتمع إلا بالرجوع إلى التعليم لأنه يمثل الأرضية الطبيعية للقاعدة الاقتصادية .ذات العناصر الاستهلاكية و الاستثمارية و التي تتحكم في كل الأحوال الطاقة البشرية.[1]

2-2 نظرية الانساق الاجتماعية:

إن الإسهامات السابقة أقرت بدور الجامعة و التعليم في تطوير و تنمية المجتمع فلا مجال إذن من التوقف عند نظرية الانساق الاجتماعية ،هذه الأخيرة التي تعد من النظريات التي تجمع بين الكثير من التخصصات كعلم الاجتماع ،الإدارة أو التنظيم و يمكن حوصلة أهم نقاط هذه النظرية فيما يلي:

- باعتبار الجامعة أو التنظيم مفتوحا على المحيط الخاريجي المجتمع ،وبالتالي فهذه المؤسسة التعليمية في علاقة تبادلية مع محيطها ،هذه العلاقة عبر عنها بعلاقة تبادل المخرجات و المداخلات.

- تحليل الأهداف العامة للطلاب الدارسين رغم اختلافها و المحققة لعمليات الدافعية و الانجاز.

- تحليل الواقع الفعلي للجامعة في ضوء النسق العام للمجتمع.

[1] يسمينة خدنة ،مرجع سابق ،ص 76-77.

إن هذه النظرية أكدت على أن الجامعة في حالة تبادل مع المجتمع و لكنها أهملت العوامل المساعدة في تحقيق التفاعل مثل: الاقتصادية و المالية ...إلخ فاعتبار الجامعة كنسق مفتوح بغياب شروط و ظروف معينة نميزه عن الانساق الأخرى يجعلها لا تؤدي دورها في عملية التنمية لذلك وجب دراسة الجامعة دراسة تكاملية تحليلية لتغطية مختلف جوانب الظاهرة المدروسة.

2-3 نظرية النظم :

و تنطلق من اعتبار الجامعة وحدة اجتماعية مترابطة الأجزاء و النظم الفرعية في نسق كلي فالمال و البشر و المبادئ و الاستثمار و البحث و التطوير و التقويم كلها أنظمة فرعية غير مستقلة عن بعضها البعض ،تتفاعل في نسق كلي يسمى المنظمة.

وما هو ما يستدعي النظرة الشمولية لتسير الجامعة و باعتبار أن جامعة منظمة فهي مجموعة من المدخلات من المحيط متمثل في عناصر البشرية تتمثل الطلبة و أعضاء هيئة التدريس و الباحثين و الموظفين من مختلف الفئات و في داخلها مجموعة من الأنظمة الفرعية منظمة بحسب الاختصاص و الهيكلة الهرمية تنظم فيها العمليات و التفاعلات و التحولات و التقييمات النوعية المطلوبة تتمثل في قاعات التدريس ،المدرجات و المخابر و القوانين و اللوائح التنظيمية...إلخ.

و لها مخرجات في المحيط و البيئة الخارجية تكون هذه المخرجات أفكار و مهارات تساهم في تلبية احتياجات السوق العمل أو تستحدث تغيرات مطلوبة في الوسط الاجتماعي و الثقافي العام تمثل في الطلبة المتخرجين، وأبحاث و الدراسات أعضاء هيئة التدريس و الطلبة.

وتتسم الجامعة من حيث شرط الوجود أنها تستهدف الاستمرار بحصول شرط الربح و النماء و الشرط الوجودي الذي يحميها من التلاشي و الفناء وهي تنظيمها متكاملة و شمولية و غير مستقلة في أجزائها و انظمتها الفرعية ،وبهذا فإن الجامعة تقوم على نسق كلي و رؤية شمولية من خلال نشوء مكتسبات جديدة و وضعيات جديدة يمكن دمجها و تفعيلها و انتقال من وضعية جديدة من تساؤلات.[1]

[1] العربي بلقلسم فرحاتي ،تأهيل الموارد البشرية حديثا و قديما ،ط1 ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن، 2012، ص381.

الفصل الثاني : الاجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

في هذا الفصل الذي يندرج ضمن الجانب الميداني من دراستنا سنتطرق إلى الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة ،بداية بتحديد مجالات الدراسة ،حيث أن المجال المكاني للدراسة يتمثل في كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية جامعة ابن خلدون ،أما المجال البشري فينحصر في 156 أستاذ ،ثم المجال الزمني ،ثم نقوم بتحديد أدوات جمع البيانات و التي تمثلت في الاستمارة ،الملاحظة ،و المقابلة بما يتماشى مع أساليب المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة ،لنقوم في أخير بتحديد أفراد العينة المختارة لهذه الدراسة و هي العينة العشوائية البسيطة بما يتماشى و طبيعة الموضوع.

أولا : مجالات الدراسة:

1-المجال المكاني:

تم إجراء الدراسة الراهنة بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية – تيارت- و هي مؤسسة عمومية ذات طابع بيداغوجي ،بحيث أنها تقع شرق مدينة تيارت يحيط بها من الشمال الحي الجامعي للإناث و الكلية العلوم البيداغوجية ،ومن الغرب يحيط بها الحي الجامعي للذكور و الجنوب فتحيط بها مساحات خضراء.

أ- التعريف المؤسسة :

تعود النواة الأولى لتكوين كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية إلى الموسم الجامعي 2006/2005م ،حيث استحدث اختصاص فرع التاريخ التابع آنذاك إداريا و بيداغوجيا لقسم اللغات و الآداب مما نتج عنه تخرج أول دفعة في اختصاص التاريخ في الموسم الجامعي 2009/2008م و الموسم الجامعي 2010/2009 تم فتح ليسانس في إطار نظام و ليسانس في العلوم الاجتماعية المتضمن اختصاص على الاجتماع و علم النفس و في إطار نظام تأطير و الهياكل الإدارية و البيداغوجية لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي صدر المرسوم التنفيذي رقم 37/07 المؤرخ في 09 صفر عام 1431 هجري الموافق 25 يناير 2010 م.المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 27/1 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1421 هجري الموافق لـ 18 سبتمبر 2001م المتضمن إنشاء جامعة تيارت حيث تقرر إعادة هيكلة جامعة – تيارت- باستحداث كليات و معاهد جديدة كانت كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية المتكونة من قسمي العلوم الإنسانية و الاجتماعية واحدة منها سنة 2013م.

2-المجال البشري :

تضم المؤسسة 156 أستاذ موزعين حسب أحد الرتب التالية:

أستاذ محاضرة من صنف "أ" ،أستاذ محاضر من صنف "ب" ،أستاذ مساعد من صنف "أ" ،أستاذ مساعد من صنف "ب" ويتوزع عدد الأساتذة على الرتب على المحو الذي يوضحه الجدول الموالي:

جدول يوضح توزيع الأساتذة حسب الرتب:

الرتب	أستاذ محاضرة من صنف "أ"	أستاذ محاضر من صنف "ب"	أستاذ مساعد من صنف "أ"	أستاذ مساعد من صنف "ب"
عدد الأساتذة	14	18	117	7

3-المجال الزمني:

تمت الدراسة الميدانية بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية عبر المراحل الزمنية التالية:

أ- المرحلة الزمنية الأولى: 2017/02/02 إلى 2017/03/15.

في هذه المرحلة قمنا بالاتصال بالمسؤولين الإداريين للحصول على الموافقة لإجراء الدراسة الميدانية في المؤسسة كما تم من خلالها اكتشاف مجالات الدراسة متمثل في المجال المكاني و المجال البشري من خلال جمع معلومات حول عدد الأساتذة و الموقع و الهيكل التنظيمي.

ب- المرحلة الزمنية الثانية: 2017/04/02 إلى 2017/04/30.

تم توزيع في هذه المرحلة استمارات البحث على المبحوثين و إجراء المقابلات مع الأساتذة لشرح الاستمارات ثم جمعها و كذلك إجراء مقابلة مع الأساتذة حول موضوع الدراسة.

ثانيا: منهج الدراسة:

من الأمور المتعارف عليها أن منهج الدراسة يتحدد وفقا لطبيعة الموضوع المراد دراسته و كما هو معروف أيضا أن المنهج هو:

" مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها ،بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم"[1].

أنسب منهج لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي.

يعرف على أنه "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترات زمنية معلومة ،وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع معطيات الفعلية للظاهرة ،كماي يمكن أن تعرف أيضا طريقة لوصف الموضوع المرد دراسته علمية من خلال منهجية علمية صحيحة و تقرير النتائج التي يمكن تفسيره.[2]

ثالثا: أدوات جمع البيانات

اعتمدت هذا الدراسة على الملاحظة و المقابلة و الاستمارة كأدوات أساسية في جمع المعلومات حول موضوع فعالية نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي و يتضح ذلك من خلال:

1-الملاحظة : "إدراك الظواهر و الوقائع و العلاقات عن طريق الحواس سواء وحدها أو باستخدام المساعدة و ذلك فيما يتعلق بالغير.[3]

بحيث تعد أهم الأدوات و أكثرها استخداما في البحوث الاجتماعية و التي يعتمدها الباحث السوسيولوجي في سعيه لكف أبعاد الظواهر و تجلياتها و لقد تم الاعتماد في الدراسة الراهنة على هذه الأداة

[1] رتيمي سارة ،تخطيط تكوين الموارد البشرية في التعليم العالي و علاقته بسوق العمل في الجزائر 2010/2009 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدواية في جامعة الجزائر

[2] رجاء وحيد دويدري ،البحث العلمي أساسياته و ممارساته العلمية ،دار الفكر ،دمشق ،2000 ،ص 184.

[3] عبد الناصر جندلي ،تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية ،ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007 ،ص32.

بشكل كبير بانتداب شكلين معروفين لها هما :الملاحظة البسيطة و الملاحظة بدون مشاركة و تعرف الملاحظة البسيطة بأنها عملية ملاحظة الظواهر كما تحدث في ظروف الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي ،ودون استعمال أدوات دقيقة للقياس و تحليل.[1]

أما الملاحظة دون المشاركة فهي التي يقوم فيها الباحث بملاحظة سلوك الأفراد و الجماعات عن كثب من دون أن يشارك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضع الملاحظة ،وهي لا تتضمن أكثر من النظر الاستمتاع و متابعة موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه ،ويحاول الباحث قدر جهده ألا يظهر في المواقف ،وأن يسجل ما يراه أو يسمعه دون هؤلاء.[2]

2– **المقابلة** : تعتبر مقابلة البحث من التقنيات المباشرة التي تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة عن المحيط الاجتماعي الذي ينتمون إليه ،لمنها في بعض الأحيان قد تأخذ صيغة المساءلة الجماعية بطريقة نصف موجهة وهي في الحالتين تسمح بأخذ معلومات كيفية تفيد في التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين كفهم الحوافز الداخلية التي تحركهم لاكتشاف الأسباب الكاملة وراء سلوكاتهم الفردية و المشتركة.[3]

3– الاستمارة: هي عبارة عن مجموعة أسئلة تدور حول موضوع معين تقدم لعينة من الأفراد للإجابة عنها و بعد هذه الأسئلة بشكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي و تجمع في شكل استمارة [4] حيث تتكون من ثلاث محاور و هي كالآتي:

المحور الأول: يحتوي على أسئلة البيانات الشخصية.

[1] خالد أحمد فرحان المشهداني ،رائد عبد الخالق عبد الله عبيدي ،مناهج البحث العلمي ،ط1،دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان،2013 ،ص 31.

[2] خالد أحمد فرحان المشهداني ،رائد عبد الخالق عبد الله عبيدي ،المرجع السابق ،ص43.

[3] إبراهيم ،البيومي غانم ،مناهج البحث و أصول التحليل في العلوم الاجماعية ،ط1 القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية،2008 ، ص 196.

[4] موريس أنجرس ،ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون ،منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ،الجزائر ،دار القصبة للنشر ،2004 ،ص 204.

المحور الثاني: حيث تناولنا فيه أسئلة حول الفرضية الأولى.

المحور الثالث: يحتوي على أسئلة الفرضية الثانية.

وقد مرت هذه الاستمارة بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: قمنا بإعداد أسئلة الاستمارة تم عرضها على المشرف من أجل التصحيح و بعد ذلك تم استرجاعه إلا أنه من عرضها للتحكم.

المرحلة الثانية: قمنا بتحكيم الاستمارة للتأكد من صدقها و ثباتها و ذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأساتذة مكونين من خمسة أعضاء ضمن التخصص.

المرحلة الثالثة: حيث بعد ذلك استرجعنا الاستمارة مرة أخرى من التحكيم لعرضها عل المشرف و بعدها قمنا ببعض التعديلات فيها و توزيعها بعد ذلك في شكلها النهائي على مجتمع البحث وصولا في الأخير إلى إعادة جمعها لتحليلها و استخلاص النتائج بعد ذلك.

4- السجلات و الوثائق: بالإضافة إلى التقنيات المذكورة آلفا،استعنا في دراستنا أيضا بالوثائق و السجلات الخاصة بالمؤسسة كالهيكل التنظيمي.

رابعا : العينة ، كيفية اختيارها و خصائصها:

1-العينة ،كيفية اختيارها :

ان اختيار العينة يعتبر ذو أهمية في تحديد مدى تمثيل العينة لمجتمع البحث ، تعرف العينة "مجموعة صغيرة من مجتمع البحث و التي يمكن من خلالها إلقاء الضوء على المجتمع البحث الذي تم اختيارها منه"

و هي "مجمعة من الأفراد مختارة من مجتمع البحث على أسس علمية واضحة و تأخذ أشكالا مختلفة بناءا على نوعية الظروف البحث وقد استخدمت لتسهيل علمية البحث العلمي.[1]

و العينة المختارة في هذه الدراسة هي العينة العشوائية البسيطة و ذلك بما يتناسب مع توزيع الاساتذة.

حيث تم اختيار نسبة 34% من مجتمع البحث 156 و عليه كان حجم العينة يساوي 53 استاذ.

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{مجتمع البحث} \times \text{النسبة مختارة}}{100}$$

$$\text{استاذ } 53 = \frac{156 \times 34}{100}$$

2- خصائص العينة:

الجدول رقم (1) : يمثل متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	38	% 71.70
أنثى	15	% 28.30
المجموع	53	% 100

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان نسبة الذكور في العينة تقدر بـ 71.70 %

[1] عامر مصباح ،منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص174.

في حين تقدر نسبة الإناث بـ 28.30 % و عليه يمكن القول أن هناك نسبة عالية للذكور على حساب الاناث ،ذلك راجع لعدة أسباب أهمها أن المرأة غالبا لا توافق بين الأدوار المهنية و العائلية بالإضافة إلى أن المرأة المتزوجة تسنفيد من عدة عطل هذا ما ينعكس سالبا على مستوى أدائها.

الجدول رقم (2) : تمثيل متغير السن

السن	التكرار	النسبة
[25 – 35]	22	% 41.9
[35 – 45]	27	% 50.94
[45 – 55]	03	% 5.66
[أكثر من 55]	01	% 1.89
المجموع	53	% 100

يتضح من الجدول أعلاه ان أغلبية أفراد العينة بنسبة تقدر بـ 50.94 % حصر سنهم ما بين [35 – 45] سنة و هم يمثلون أكبر نسبة ثم تليها الفئة العمرية [25 – 35] سنة نسبتهم 41.9 % ثم تليها الفئة العمرية [45 – 55[سنة نسبة 5.66% أما الفئة العمرية [أكثر من 55[سنة أقل تمثيلا في العينة نسبة 1.89% أي بفرد فقط مما قد يعني أن المؤسسة تشغل فئة الكهول و ذلك راجع إلى طبيعة العمل حيث ان جميع هذه الفئة متحصلون على شهادة الماجستير بالإضافة إلى شهادة الدكتوراه ،كما أن الخبرة الكبيرة تلعب دور كبير للعطاء و النهوض بالتعليم العالي.

الجدول رقم (3) : يمثل متغير الحالة الاجتماعية

حالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
اعزب	18	% 33.96

متزوج	39	% 66.04
أرمل	/	/
مطلق	/	/
المجموع	53	% 100

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان أغلبية افراد العينة نسبة تقدر بـ 66.04 % ارباب أسرة في حين تقدر نسبة افراد العينة غير متزوجين 33.96 % و ذلك يعود للحالة المادية و المستوى الثقافي لأفراد العينة بالاضافة الى أن أغلبهم كهول.

الجدول رقم 04 : يمثل متغير الشهادة المتحصل عليها

الجنس	التكرار	النسبة
ماجستير	33	% 62.26
دكتوراه	20	% 37.75
المجموع	53	% 100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية افراد العينة حاملي شهادة ماجستير تقدر بـ 62.26% في حين تقدر حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 37.75% مما يعني أن أفراد العينة كلية العلوم الانسانية الاجتماعية تحتوي على أيادي عاملة ذوي شهادات عليا و هذا ما يأهلها إلى تفعيل نظام LMD بالجامعة.

الجدول رقم 05 : يمثل متغير الرتبة الوظيفية

الرتبة	التكرار	النسبة
استاذ محاضر أ	14	% 26.42
استاذ محاضر "ب"	12	% 22.64
استاذ مساعد "أ"	23	% 43.39
استاذ مساعد "ب"	04	% 7.55
المجموع	53	%100

من جدول رقم 05 يتضح لنا أن أغلبية أفراد العينة تقدر نسبة 43.39 % تمثل رتبة استاذ مساعد " أ " ثم تليها رتبة استاذ محاضر "أ" بنسبة 26.42 % ثم تليها رتبة استاذ محاضر " ب " بنسبة 22.64 % ثم تليها رتبة استاذ مساعد "ب" بنسبة 7.55 % و هذا راجع الى الشهادة المحصل عليها و الخبرة.

الجدول رقم 06 : يمثل متغير الرتبة الوظيفية

الاقدمية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	16	% 30.19
[5 – 10]	30	% 56.60
]10 – 15[	07	% 13.21
المجموع	53	%100

يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه ان أغلبية افراد العينة تقدر بـ 56.60% لهم أقدمية في العمل تتراوح ما بين [5 – 10] سنوات ثم تليها فئة التي تتراوح ما بين [أقل من 5 سنوات ؟[ثم تليها الفئة التي تتراوح

ما بين [10 – 15 [سنوات نسبة 13.21 % و هذا يعود إلى أن المؤسسة مدعمة بفئة الكهول بالاضافة إلى و نعتمد على الموارد البشرية مؤهلة ذات الكفاءة العالية.

الجدول رقم 07 : يمثل متغير طبيعة عقد العمل

الجنس	التكرار	النسبة
دائم	48	% 90.57
متعاقد	05	% 9.43
المجموع	53	% 100

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة تقدر نسبة 90.57 % دائمي في العمل في حين متعاقدين في العمل تقدر بنسبة 9.43 % و بالنظر إلى هذه الشواهد الدافعية نلاحظ أن كلية العلوم إن الاجتماعية تعتمد في تحقيق أهدافها البيداغوجية و الثقافية و العلمية على الإطارات ذات عقود عمل دائمة هذا ما يحقق لهم مستوى عال من الدافعية للعمل.

الفصل الثالث : عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تفريغ و عرض و تحليل مختلف البيانات الميدانية التي جمعت بواسطة الأدوات البحثية و الأساليب المنهجية التي اتبعتها دراستنا الراهنة محاولين بذلك التركيز بطريقة انتقائية تحليلية على مختلف البيانات الميدانية ذات الصلة الوثيقة بأبعاد و مؤشرات المعتمدة في نموذج التحليل المفهومي و المتضمن متغير نظام التعليم العالي.

محاولين استثمار نتائج الدراسات السابقة و نتائج المشاهدات و المقابلات التي أجرينها بالإضافة إلى مختلف المداخل المعرفية لموضوع دراستنا بهدف الوصول إلى تأويل السوسيولوجي لظاهرة المدروسة و من ثم الإجابة على تساؤلات الاشكالية و اختبار فروضها.

أولا: عرض و تحليل البيانات:

1- عرض و تحليل بيانات الفرضية الأولى:

يساهم محتوى برنامج نظام LMD في زيادة الكفاءة العلمية للطالب من خلال تقسيمات هيئة التدريس.

الجدول رقم 08: يوضح قدرة مقررات المقدمة للطالبة قادرة على تخريج إطارات كفؤ

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	27	%50.94
لا	26	%49.06
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (08) و المتضمن قدرة قدرات المقدمة للطلبة على تخريج إطارات كفؤ نجد:

50,94% من أفراد العينة يؤكدون على أن المقررات المقدمة قادرة على تخريج إطارات كفؤ .

49,06% من أفراد العينة يؤكدون على عدم قدرة المقررات المقدمة للطلبة على تخريج إطارات كفؤ.

يتبين لنا من التفسير أعلاه بأن هناك تقارب بين النسب فيما يخص قدرة مقررات المقدمة للطلبة على تخريج إطارات كفؤ و هذا يرجع إلى مدى قدرة الأستاذ على تسهيل و توصيل المعلومات إلى الطلبة بالإضافة قدرة و رغبة الطلبة في التحصيل الدراسي و اهتمام بالبحث و مثابرة في حصول على معلومات.

الجدول رقم 09: يوضح قصور و نقائص في البرامج و المقررات التعليمية لنظام ل م د

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	46	%86,79
لا	07	%13,21
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (09) و المتضمن القصور و نقائص في البرامج و المقررات التعليمية لنظام LMD نجد:

86,79% من أفراد العينة يؤكدون وجود قصور و نقائص.

13,21% من أفراد العينة يؤكدون على عدم وجود قصور و نقائص.

يتبين لنا من خلال قراءة إحصائية للجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة ترى أن البرامج و المقررات التعليمية لنظام LMD يتخللها قصور و نقائص و ذلك راجع إلى كثافة البرامج و عدم تناسبها مع الوقت المقرر لها بالإضافة غلى أنه لا توجد دراسة معمقة و كافية للمقاييس كما يجب مراجعة بعض المقاييس و إعادة النظر فيها و غياب المواضيع التعليمية الهادفة .بينما نجد فئة قليل من أفراد العينة ترى قدرة الإطارات و الكفاءات البشرية في وضع البرامج و المقررات التعليمية تزويد الطلبة بالخبرات و معارف اللازمة.

الجدول رقم (10) :يوضح فعالية محتوى البرامج و العدد الهائل للمتخرجين في نظام LMD:

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	06	%11,32
لا	47	%88,68
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (10) و المتضمن فعالية محتوى البرامج و العدد الهائل للمتخرجين في نظام LMD نجد :

11.32% من أفراد العينة يؤكدون أن العدد الهائل للمتخرجين في نظام LMD يعكس فعالية محتوى البرامج.

88,68% من أفراد العينة يؤكدون أن العدد الهائل للمتخرجين لا يعكس فعالية محتوى البرامج.

من خلال البيانات أعلاه يتبين لنا أن العدد الهائل للمتخرجين في نظام LMD لا يعكس فعالية محتوى البرنامج و هذا يرجع إلى وجود عدد من الإطارات المتخرجة دون التوظيف بالإضافة إلى أن هناك نقص في التكوين و كفاءة المتخرجين يبين أساليب التقويم تعتمد بالدرجة الأولى إلى قياس و اختبار ذاكرة الطالب من خلال اعتماد على الحفظ في الامتحان بدلا من تنشيط القدرات الفكرية و العقلية للطالب.

الجدول رقم (11) : يوضح علاقة بين نوعية المواد المقررة و التخصصات العلمية المعتمدة

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	35	%66,04
لا	18	%33,96
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (11) و المتضمن علاقة بين نوعية المواد المقررة و التخصصات العلمية المعتمدة نجد:

66,04% من أفراد العينة يؤكدون أن هناك علاقة بين نوعية المواد المقررة و التخصصات العلمية المعتمدة

33,96% من أفراد العينة لا يؤكدون على أن هناك علاقة بين نوعية المواد المقررة و التخصصات العلمية المعتمدة

من خلال قراءة إحصائية للجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة بين نوعية المواد المقررة و التخصصات العلمية المعتمدة ،بحيث يمكن لهذه المقررات أن تساهم في تكوين موارد بشرية ذات كفاءة و قدرة على الانجاز ،تنمية البحث العلمي ،و التأقلم مع متطلبات سوق العمل.

الجدول رقم (12) : يوضح توافق محتوى برنامج نظام LMDمع متطلبات سوق العمل

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	18	%33,96
لا	35	%66,04
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه و المتضمن توافق محتوى برنامج نظام LMDمع متطلبات سوق العمل:

33,96% من أفراد العينة يؤكدون على توافق محتوى برنامج نظام LMDمع متطلبات سوق العمل

66,04% من أفراد العينة لا يؤكدون على توافق محتوى برنامج نظام LMDمع متطلبات سوق العمل

و هذا راجع إلى أن البرامج تعتمد على التنظير أكثر من التطبيق بالإضافة إلى أن المدة غير كافية للتكوين في تخصص معين .وعدم وجود عقد شراكات للجامعة مع مؤسسات المجتمع التي يشتغل فيها الطالب مستقبلا بشكل أكثر فعالية لكي يكون التكوين نظري يتبعه التطبيق.

الجدول رقم (13) : يوضح توافق البرامج الدراسية المحددة وفقا لنظام LMD مع الأهداف التي تسعى الجامعة غلى تحقيقها.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	19	%35,85
لا	34	%64,15
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه و المتضمن توافق البرامج الدراسية المحددة وفقا لنظام LMD مع الأهداف التي تسعى الجامعة على تحقيقها نجد :

35,85%من أفراد العينة يؤكدون على توافق البرامج الدراسية المحددة مع أهداف الجامعة.

64,15% من أفراد العينة لا يؤكدون على توافق البرامج الدراسية المحددة مع أهداف الجامعة.

يتبين لنا من خلال التفسير أعلاه أن عدم توافق البرامج الدراسية المحددة وفقا لنظام LMD مع الأهداف التي تسعى الجامعة غلى تحقيقها وهذا يعني وجود نقص في تكوين الطالب و صعوبة في استعاب و فهم البرامج لاكتظاظ الطلبة في قاعات التدريس .و المدرجات و نقص وسائل البحث العلمي و مستوى الطلاب نقص في تكوين الأساتذة.

الجدول رقم (14) : يوضح صعوبة على مستوى تطبيق المحتوى العلمي للمواد المقررة

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	39	%73,58
لا	14	%26,42
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه و المتضمن صعوبة على مستوى تطبيق المحتوى العلمي للمواد المقررة نجد :

73,58%من أفراد العينة يؤكدون على وجود صعوبة على مستوى تطبيق المحتوى العلمي للمواد المقررة

26,42% من أفراد العينة يؤكدون على عدم وجود صعوبة على مستوى تطبيق المحتوى العلمي للمواد المقررة

يتبين لنا من خلال البيانات الواردة أعلاه أن هناك صعوبة على مستوى تطبيق المحتوى العلمي للمواد المقررة و هذا بسبب عدم توفر متطلبات البحث العلمي ووسائل التطور و تكنولوجيا الحديثة (الانترنت) بالإضافة إلى عدم اهتمام الطالب بالبحث العلمي و نقص في مراجع حديثة.

الجدول رقم (15) : يوضح محتوى البرامج في نظام LMD مؤهل لترقية معارف الطالب العلمية.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	25	%47,17
لا	28	%52,89
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه و المتضمن محتوى البرامج في نظام LMD مؤهل لترقية معارف الطالب العلمية نجد:

47,17%من أفراد العينة يؤكدون على محتوى البرامج في نظام مؤهل لترقية معارف الطالب العلمية.

52,89% من أفراد العينة يؤكدون على محتوى البرامج في نظام LMD غير مؤهل لترقية معارف الطالب العلمية.

من خلال القراءات الإحصائية للجدول أعلاه يتبين لنا أن محتوى البرامج في نظام LMD غير مؤهل لترقية معارف الطالب العلمية وهذا راجع إلى كثافة البرنامج و قلة الحجم الساعي لها ،نقص الإمكانيات الشخصية للطالب مثل حاسوب مزود للطالب بالانترنت ،و المحاضرة هي الطريقة التدريسية الأكثر شيوعا رغم وجود محاولة لخلق نظام التطبيقات و لكن هذه الحصص تسيطر عليها نوع من الممارسة الروتينية المحاضرة او تقديم عروض من الطلبة و كلها طرق تكسر الطابع الإبداعي في الطلبة بالإضافة إلى أن هذا النظام LMD يحتاج إلى وسائل مكيفة و مقننة و بشروط تخص الطالب المؤهل بهذا النظام.

الجدول رقم (16) : يوضح صعوبة الطالب في استيعاب البرامج المقررة في نظامLMD

العينة / الاحتمال		التكرار		النسبة	
نعم	- كثافة البرامج وفق الوقت	22	38	%41.51	%71,7
	- غياب الجانب الميداني	10		%26,37	
	- قائمة المرجع العلمية المتخصصة قليلة	06		%15,78	
لا		15		%28,3	
المجموع		53		%100	

من خلال قراءتنا للجدول رقم (16) و المتضمن صعوبة الطالب في استيعاب البرامج المقررة في نظام LMD نجد:

71,7%من مجتمع العينة يؤكدون على صعوبة الطالب في استيعاب البرامج المقررة في نظام LMD.

28,3% من أفراد العينة يؤكدون على عدم صعوبة الطالب في استيعاب البرامج المقررة في نظام LMD.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يؤكد بأن صعوبة الطالب في استيعاب البرامج المقررة لنظام LMD ،و هذا بسبب المقاييس سداسية ،استعمال الزمن مكثف ،عدم مواظبة الطلبة كما أن نظام LMD مرتبط بالمجال العمل أكاديمي ،و مهني حيث أكدت نسبة 41,51% من أفراد العينة على سبب صعوبة الطالب في استيعاب البرامج هو كثافة البرامج وضيق الوقت ،أما نسبة 26,31% من أفراد العينة أكد السبب هو غياب الجانب الميداني .و بالتالي نظام LMD لم ينطلق من الحاجات الحقيقية للجامعة الجزائرية ،كما أنه لا ينسجم مع خصوصية الطالب الجزائري.

2- عرض و تحليل الفرضية الثانية:

تساهم سياسات التوجه لنظام LMDفي تحقيق الاصلاحات الجامعية من وجهة نظر الأساتذة

الجدول رقم (17) : يوضح نظام LMDجاء بسبب اختلالات النظام القديم

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	17	%32,08
لا	36	%67,92
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه المتضمن نظام LMDجاء بسبب اختلالات النظام القديم نجد:

32,08%من أفراد العينة يؤكدون على نظام LMDجاء بسبب اختلالات النظام القديم

67,92% من أفراد العينة يؤكدون بأن نظام LMDلم يأتي بسبب اختلالات النظام القديم

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتأكد بأن نظام LMD لم يأتي بسبب اختلالات النظام القديم هذا يعني تطبيقات نظامLMD جاءت من خلال إلزامية الوزارة بتطبيقه خاصة عند غلق النظام الكلاسيكي.

الجدول رقم (18) : يوضح سياسة التعليم في الجامعة الجزائرية و طريقها للنمو فيما يخص تقدم الجانب المعرفي.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	18	%33,96
لا	37	%69,81
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (18) المتضمن سياسة التعليم في الجامعة الجزائرية و مدى نجاحها نجد:

69,81%من مجتمع العينة يؤكدون على عدم نجاح سياسة التعليم الجزائر

33,96% من أفراد العينة يؤكدون على نجاح سياسة التعليم الجزائر

يتجلى من خلال التفسير بأن التعليم بالجامعة الجزائرية ليس ساير النمو و التقدم في الجانب المعرفي و ذلك من خلال عدم توفير فضاءات الانترنت و عدم وضع برامج فعالة ذات جدوى لتخفيف الكفاءة المعروفة في الجامعات الأخرى.

الجدول رقم (19) : يمثل الإصلاحات التي مكنت من حل مشاكل الجامعة

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	20	%37,14
لا	33	%62,26
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (19) و المتضمن الإصلاحات التي مكنت من حل مشاكل الجامعة نجد أن :

62,26%من مجتمع العينة لا يرون أن الإصلاحات الجديدة مكنت من حل بعض مشاكل الجامعة.

37,14% من مجتمع العينة يرون أن الإصلاحات الجديدة مكنت من حل بعض مشاكل الجامعة.

و يدل التفسير أعلاه أن الإصلاحات الجديدة لم تتمكن من حل بعض مشاكل الجامعة باعتبار أن هذا النظام يصعب نجاحه و ذلك يرجع غلى نقص في توفر الامكانيات مادية و الاجهزة التقنية الحديثة بالإضافة عدم تكيف الجامعة بمنظومتها مع متلطبات النظام LMD وهذا ما يؤثر بالسلب على الطالب و الأستاذ.

الجدول رقم (20) : يمثل مساهمة فتح التخصصات جديدة في جعل الجامعة مركز للتكوين و منتجات في جميع القطاعات المهنية

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	32	%60,38
لا	21	%39,62
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (20) و المتضمن مساهمة فتح التخصصات جديدة في جعل الجامعة مراكز للتكوين و منتجا في جميع القطاعات المهنية :

60,38%من مجتمع العينة يؤكدون على أن التخصصات الجديدة تجعل من الجامعة مركز التكوين و منتجات في جميع القطاعات المهنية.

39,62% من مجتمع العينة أن التخصصات الجديدة لا تجعل من الجامعة مركز التكوين و منتجات في جميع القطاعات المهنية.

و يمكن تفسير ذلك في الدور و الوظيفة الذي تلعبه الجامعة في عامل الانتاج و التنميو من خلال التزويد بالعلم و المعرفة ،بالإضافة إلى توفير متطلبات و احتياجات سوق العمل (المؤسسات الاقتصادية) و تعزيز البحث العلمي في مجال الاقتصادي و الاجتماعي و حل مشكلات المجتمع المحلي.

الجدول رقم (21) : يمثل إمكانيات الجامعة في استجابة متطلبات هذا النظام

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	20	%37,74
لا	33	%62,26
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (21) و المتضمن إمكانيات الجامعة في استجابة لمتطلبات هذا النظام حيث نجد:

62,26%من مجتمع العينة يؤكدون على أن الجامعة ليس لها إمكانيات تستجيب لمتطلبات هذا النظام

37,74% من مجتمع العينة يؤكدون على أن الجامعة لها إمكانيات تستجيب لمتطلبات هذا النظام

يتجلى من خلال الجدول أعلاه أن الجامعة ليس لها إمكانيات تستجيب لمتطلبات هذا النظام.وهذا بسبب وجود قاعات غير مهنية بوسائل التكنولوجية الحديثة و نقص في القاعات و المدرجات .و تقنيات البحث العلمي مما يعني عدم فعالية نظام LMD ،كما أن هذه الإمكانيات غير مفعلة سواء بشرية منها أو مادية و ضعيفة.

الجدول رقم (22) : يمثل استطاعت نظام LMD من خلال قوانينها في بناء تكوين طالب متكامل الشخصية.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	06	%11,32
لا	47	%88,68
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (22) و المتضمن استطاعت سياسة نظام LMD من خلال قوانينها في بناء تكوين طالب متكامل الشخصية .

88,68% من مجتمع العينة يؤكدون أن سياسة نظام LMD لم تستطع من خلال قوانينها في بناء تكوين طالب متكامل الشخصية.

11,32% من مجتمع العينة يؤكدون أن سياسة نظام LMD استطاعت من خلال قوانينها في بناء تكوين طالب متكامل الشخصية.

و يمكن تفسير ذلك عدم اهتمام الطلبة بالقرارات المتعلقة بشؤونهم بالإضافة ....التوجيه الطالب و عجدم تأقلمه مع الأوضاع المتغيرة و التكوين يخضع لمقاييس عددية رقمية أكثر منها نوعية كيفية تكنمه من اكتساب أي مهارات و قدرات ،كثافة البرنامج الجامعي و اعتماده على أسلوب الحفظ و هذا مت يقتل المبادرات الشخصية.

لجدول رقم (23) : يمثل مساهمة الإمكانيات البيداغوجية المتاحة تساهم في تفعيل البحث العلمي لنظام LMD

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	14	%26,42
لا	39	%73,58
المجموع	53	%100

من خلال الجدول رقم (23) و الذي يوضح مساهمة الإمكانيات البيداغوجية المتاحة تساهم في تفعيل البحث العلمي لنظام LMD نجد:

73,58% من مجتمع العينة يؤكدون على أن الإمكانيات البيداغوجية المتاحة لا تساهم في تفعيل البحث العلمي لنظامLMD .

26,42% من مجتمع العينة يؤكدون على أن الإمكانيات البيداغوجية المتاحة لا تساهم في تفعيل البحث العلمي لنظامLMD .

و ذلك راجع إلى كثرة الطلبة و نقص في القاعات و المدرجات و نقص تجهيزها لتلبية احتياجات المعرفية للطالب ،مما يعيق السير الحسن لتقديم و ترقية معارف الطالب و تكوينه بيداغوجيا بالإضافة إلى نقص المراجع في العديد من التخصصات و نقص القاعات بالمطالعة تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

الجدول رقم (24) : يمثل أساليب التدريس السائدة حاليا التي بإمكانها تكوين كفاءات قادرة على الإنتاج و إعادة الإنتاج المعرفة العلمية الحديثة بالشكل الذي يساعد على تحقيق أهداف الجامعة

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
نعم	14	%26,42
لا	39	%73,58
المجموع	53	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (24) والمتضمن أساليب التدريس السائدة حاليا التي بإمكانها تكوين كفاءات قادرة على الإنتاج

73,58% من مجتمع العينة يؤكدون أن أساليب التدريس السائدة حاليا لا تساهم في تكوين كفاءات قادرة على الإنتاج و إعادة الإنتاج المعرفة العلمية الحديثة بالشكل الذي يساعد على تحقيق أهداف الجامعة 26,42% من مجتمع العينة يؤكدون أن أساليب التدريس السائدة حاليا تساهم في تكوين كفاءات قادرة على الإنتاج و إعادة الإنتاج المعرفة العلمية الحديثة بالشكل الذي يساعد على تحقيق أهداف الجامعة سبب ذلك مدة التكوين غير كافية و لا يوجد تكوين ميداني تقني كافي يكسب الطالب الخبرة الميدانية بالإضافة إلى نقص المؤسسات التي تسأل المتخرجين و نوعية خريجي غير مرتبط بسوق العمل ،كما أن الطرق التدريسية السائدة هي المحاضرة الإلقائية التي تعتمد على أسلوب الحفظ في الإمتحان.

الجدول رقم (25) : يوضح التعليم العالي في الجزائر لإصلاحات جديدة

العينة / الاحتمال		التكرار		النسبة
نعم	المناهج الدراسة المحتوى	11	53	%20,57
	تطوير الدراسات العليا	28		%52,83
	هياكل و تقنيات الإدارة	14		%26,41
لا		00		
المجموع		53		%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (25) والمتضمن حاجة التعليم العالي في الجزائر للإصلاحات جديدة نجد: 100% من مجتمع العينة يؤكدون على حاجة التعليم العالي في الجزائر لإصلاحات جديدة فيما يخص تطوير الدراسات العليا.

و يدل التفسير أعلاه أن الكوادر البشرية داخل الجامعة تسعة جاهدة إلى إضافة إصلاحات جديدة على مستوى المناهج الدراسية و المحتوى العلمي للمواد المدرسة كما تسعى إلى تطوير الدراسات العليا و تقنيات الإدراة هذا ما يساعد الأساتذة على تقديم الأفضل للطلبة:

و بالتالي التكوين المتحصل عليه يكون بجودة عالية و فعالية.

ثانيا : نتائج الدراسة

1- نتائج الدراسة في ضوء فروضها

1-1- نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى:

- بالرجوع إلى الشواهد الكمية المتعلقة بالفرضية الأولى نجد ما يلي:

- 50,94% من مجموع أفراد العينة يؤكدون على أن المقررات المقدمة للطلبة قادرة على تخريج إطارات كفؤة.

- 86,79% من أفراد العينة يؤكدون أن العدد الهائل للمتخرجين لنظام LMD لا يعكس فعالية المحتوى.

-66,04% من أفراد العينة يؤكدون أن هناك علاقة بين نوعية المواد المقررة و التخصصات العلمية المعتمدة

- 66,04% من أفراد العينة يؤكدون على محتوى نظام LMDلا يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

- 64,15% من أفراد العينة يؤكدون أن محتوى البرامج الدراسية المحددة وفقا لنظام LMD لا يتماشى مع الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها.

- 73,58%من أفراد العينة يؤكدون أن هناك صعوبة على مستوى تطبيق المحتوى العلمي للمواد المقررة

- 52,89% من أفراد العينة يؤكدون أن محتوى البرامج في نظام LMD غير مؤهل لترقية معارف الطالبة.

- 71,7%من مجموع أفراد العينة يؤكدون على أن الطالب يجد صعوبة في استيعاب البرامج المقررة.

و من خلال ما سبق يمكن بأن الفرضية الأولى و التي مفادها " يساهم محتوى برنامج نظام LMDفي زيادة كفاءة العلمية للطالب من خلال تقييمات هيئة التدريس" لم يثبت صدقها الميداني.

2-1 نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:

بالرجوع إلى الشواهد الكمية المتعلقة بالفرضية الثانية نجد ما يلي:

- 67,92% من أفراد العينة يؤكدون بأن نظام LMDلم يأتي بسبب اختلالات النظام القديم.

- 69,81%من مجموع أفراد العينة يؤكدون أن الجانب المعرفي ليس في طريقة للنمو من خلال نجاح سياسة التعليم الجزائر.

- 62,26%من مجموع أفراد العينة يؤكدون أن الإصلاحات الجديدة لم تمكن من حل بعض مشاكل الجامعة.

- 60,38%من مجموع أفراد العينة يؤكدون أن فتح تخصصات جديدة تجعل من الجامعة مركز التكوين و منتجات في جميع القطاعات المهنية.

- 62,26%من مجموع أفراد العينة أن الجامعة ليس لها إمكانيات تستجيب لمتطلبات هذا النظام.

- 88,68% من مجموع أفراد العينة يؤكدون أن سياسة نظام LMD من خلال قوانينها لم تستطع في بناء تكوين طالب متكامل الشخصية.

- 73,58% من مجموع أفراد العينة يؤكدون أن الإمكانيات البيداغوجية المتاحة لا تساهم في تفعيل البحث العلمي لنظام LMD.

- 73,58% من مجموع أفراد العينة يؤكدون أن أساليب التدريس السائدة حاليا ليس بإمكانها تكوين كفاءات قادرة على الإنتاج و إعادة الإنتاج المعرفة العلمية الحديثة بالشكل الذي يساعد على تحقيق أهداف الجامعة.

- 100% من مجموع أفراد العينة يؤكدون على أن التعليم العالي بحاجة إلى إصلاحات أخرى جديدة

و من خلال ما سبق يمكن القول بأن الفرضية الثانية و التي مفادها " تساهم سياسات التوجه لنظام LMD في تخفيف الإصلاحات الجامعية من وجهة نظر الأساتذة " لم يثبت صدقها الميداني.

2- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

توصلنا في دراستنا الراهنة إلى أن محتوى برنامج LMD لا يساهم في زيادة الكفاءة العلمية للطالب من خلال هيئة التدريس ،كما أن سياسة التوجه لنظام LMD لا تساهم في تحقيق الإصلاحات الجامعية من وجهة نظرا الأساتذة:

و هذا ما توصلت إليه دراسة اليزيد إلى النتائج التالية:

- نقص القاعات و المدرجات و تزايد في عدد الطلبة.

- ضعف البرامج التكوينية.

- انخفاض في المؤطرين.

- غياب التجهيزات الحديثة المستعملة في إلقاء المحاضرات و التطبيق .

- نقص في التمويل.

كما اتفقت نتائج دراستنا بخصوص فعالية نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي كم وجهة نظر الأساتذة مع دراسة مريم صالح بوشارب و أمنة سعدون إلى النتائج التالية:

– ضعف البرامج التكوينية و نقص فادح في استجابتها لمتطلبات العمل.

– البرامج الدراسية في الجامعة لا تتماشى مع التطورات المتلاحقة للمعرفة العلمية.

– المحاضرة هي الطريقة التدريسية الأكثر شيوعا.

– غياب الممارسات البيداغوجية و قلة الأجهزة و الوسائل و قلة المرجع.

و هذا دليل على أن الجامعة الجزائرية لم تحقق إطارها المتمثل في إعداد إطارات ذات كفاءة و قادرة على تأدية مهامها إلي بالقدر المتوسط و يعود ذلك إلي قلة التدريبات الميدانية و البرامج الدراسية غير قادرة على تزويد الطلبة بالمعلومات الكافية التي يتطلبها عملهم المستقبلي فهي تحتوي على مقررات تتسم بالتكرار بالإضافة حصص التدريب الميداني المقرر غير كافي في سواء من حيث الزمن أو من حيث المحتوى و طريقة التدريس الأكثر شيوعا هي طريقة المحاصرة الإلقائية.

و في المقابل اختلفت نتائج دراستنا الراهنة مع دراسة حسين حواء التطور العلمي بالجزائر ،و يرجع ذلك إلى عدة عوامل : اختلاف الأدوات البحثية و الأبعاد الزمنية و السياقات الاجتماعية لكونها عوامل مجتمعية تعمل على تأثير في مستوى نتائج كل دراسة على حدا.

ثالثا: النتيجة العامة للدراسة:

بما أن الفرضيتين الجزئيتين الأولى و الثانية " يساهم محتوى برنامج نظام LMD في زيادة الكفاءة العلمية للطالب من خلال تقييمات هيئة التدريس" "تساهم سياسات التوجه لنظام LMD في تحقيق الإصلاحات الجامعية من وجهة نظر الأساتذة".

لم يثبت صدقها الميداني.

فإنه يمكن القول بأن الفرضية العامة للدراسة و التي مفادها " يساهم نظام LMD في فعالية مؤسسات التعليم العالي" غير محققة.

أي أن نظام LMD لا يساهم في فعالية مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة.

و ذلك بتخريج إطارات بكفاءة متوسطة غير قادرة على تفعيل العملية التعليمية.

توصيات:

من خلال دراستنا لموضوع فعالية نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة و احتكاكنا المباشر بالميدان كلية العلوم الإنسانية و اجتماعية يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و الاقتراحات و المتمثلة في:

– ضرورة استيعاب الجيد للأعداد الهائلة للطلبة الوافدين على الجامعة و حسن استقبالهم و توجيههم للتخصصات تلائم قدراتهم و مستوياتهم الفكرية و العقلية.

– تفعيل فرق البحث و تشجيع الأعمال العلمية و تقديم التسهيلات الراغبين في الإنتاج المعرفي فيما يتعلق بفرق البحث ،التفسير و غيرها.

– انفتاح الجامعة على محيطها من أجل إعداد كفاءات تتوافق مع متطلبات سوق العمل بتوفير التكوين المناسب و قيام بتربصات مكثفة.

– تزويد الجامعة بالهياكل الأجهزة تتميز بالنوعية من حيث الكم والكيف معا

– الاهتمام بالبحث العلمي شكلا و مضمونا.

– إعادة الاعتبار للبحوث التطبيقية التي تساهم في إنجاح التنمية الوطنية.

الخاتمة:

الخاتمة:

إن متابعة التطور الفكري و الثقافي و الإنساني الساري في العالم من الأدوار الجامعة التي يمكن بفضلها تكوين جيل من الطلبة قادر على المساهمة في تطوير وطنه من خلال التوسع في تخصصه.

فالجامعة هي المصدر الأول و الأساسي في حياة المجتمعات ،لذلك فغن سياسات و استراتيجيات تطويرها و تحسينها يجب أن تكون بأساليب و أسس علمية ،و عليه فإن الجامعة الجزائرية وواقعها اليوم يتطلب إعادة النظر و إعادة التفكير من أجل بناء قدرة علمية و مهنية و ثقافية و اجتماعية قوامها التكوين الجيد و طرق التدريس المتبعة و التقويم المطبق و البرامج المسطرة و إمكانيات البيداغوجية التي لا تزال غير ملائمة للالتحاق بالتطور العلمي الحاصل اليوم في العالم خاصة فيما يتعلق بسياسات التعليم العالي و تبنيها لنظام LMD.

و من خلال دراستنا هذه المتضمنة فعالية نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أساتذتنا نجد عجز في الجامعة الجزائرية كان نتيجة فشل منظومتها الجامعية من استفاء جمع شروط نظام LMD و مستلزماته (موارد بشرية ،مادية ،فنية ،تنظيمية ،السياسية ...الخ) مما أدى إلى الفجوة المعرفية و دائرة التبعية بيننا و بين باقي الدول.

قائمة المراجع:

أ) الكتب :

1- إبراهيم البيومي غانم ، مناهج البحث و أصول التحليل في العلوم الاجتماعية ،ط1 ، مكتبة ، الشروق الدولية ، القاهرة ، 2008.

2- جميل صليب ، مستقبل التربية في العالم الغربي ، مكتب الفكر الجامعي ، بيروت ، 1967.

3- حمدي علي أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع التربية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، 1995.

4- خالد أحمد فرحاني المستهداني ، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي ، مناهج البحث العلمي ، ط1 ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013.

5- رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي ، أساسياته و ممارسة العلمية ، دار الفكر ، دمشق ، 2000.

6- رمزي أحمد عبد الحي ، التعليم العالي و التنمية ، ط1 ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، ليبيا ،2006.

7- السيد الخميسي سلامة ، المعلم العربي بين قضايا التكوين و مشكلات الممارسة المهنية ، ةدار الوفاء ، الاسكندرية ، 2003.

8- عامر مصباح ، منهجية البحث في العلوم السياسية و الاعلام ،ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010.

9- عبد الرحمن العيسوي ، تطوير التعليم الجامعي العربي ، منشأة المعارف ، مصر .

10- عبد العزيز الغريب صقر ، الجامعة و السلطة ، دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة و السلطة ، الدار العالمية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2005.

11- عبد الناصر جندلي ، تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

12- العربي بلقاسم فرحاتي ، تأهيل الموارد البشرية حديثا و قديما ، ط1 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن ، 2012.

13- فضيل دليلو و آخرون ، اشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية ، مخبر التطبيقات النفسية و التربوية ، قسنطينة ، 2006.

14- فليح حسن حلف ، اقتصاديات التعليم العالي و تخطيطه ، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع ، الأردن ،2007.

15- محمد العربي ولد خليفة ، المهام الحضارية للمدرسة و جامعة الجزائرية ، الديوان الوطني للمطبوعات ، الجامعية ، الجزائرية ،1989.

16- محمد علي محمد ، تاريخ على الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989.

17- محمد عودة ، تاريخ على الاجتماع ، مرحلة الرواد ، ج1 ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1998.

18- محمد منير مرسي ، اتجاهات المعاصرة في التربية المفارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ،1977.

19- موريس انجرس ،ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، للنشر ، الجزائر ، 2004.

ب)الرسائل الجامعية :

20- أمنة سعدون ، التعليم العلي و تنمية قدرات الجامعي ، رسالة مقدمة نيل شهادة الماجستير تنمية و تسيير الموارد البشرية ،قسم على الاجتماع ، قسنطينة ،2004-2005.

21- أيمن يوسف ، تطور التعليم العالي (الاصلاحات و الآفاق الساسية ، رسالة مقدمةلنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع السياسي ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2007.

22- حسين لوشن ، القواعد التربوية لنظام التعليم العالي و فعاليتها في تنمية المهارات الاجتماعية للمكونين (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ،2004.

23- حواء بلحسين ، إيديولوجية الجامعة من خلال تقييمات و تطورات المدرسية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2001.

24- بمارة ريتمي ، تخطيط تكوين الموارد البشرية في التعليم العالي و علاته سوق العمل في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية في جامعة الجزائر ،2009-2010.

25- حليمة رقاد ، تطبيق نظام جودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ، آفاق و معوقات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2014.

26- فتيحة حفحوف ، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تنمية و سير لموارد البشرية ، سطيف ،2008.

27- كمال شريط ، مداخلة بعنوان دور الاصلاحات الجامعية في الجزائر ، نظام ل م د في تحسين التنسيق مخرجات التعليم و سوق العمل ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بتبسة.

28- مريم صالح بوشارب ، التكوين الجامعي بين الأهداف و الواقع ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، التنمية بجامعة منتوري ،قسنطينة ،2000-2001.

29- نذيرة اليزيد ، صعوبات نظام ل،م،د حسب تصورات الاساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية ، دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2009.

30- يسمينة خدتة / واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، تنمية و تسيير الموارد البشرية ، قسنطينة ،2009.

ج- المراسيم:

31- المرسوم التنفيذي رقم 04-371 ،المؤرخ في 21 نوفمبر 2004.

32- المرسوم التنفيذي رقم 08-256 ، مؤرخ في 19 أوت 2008 ،الصادر بالجريدة الرسمية ،عدد 48 ، الصادر بتاريخ 24 أوت 2008.

33- قرار 137 مؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 هـ الموافق لـ 20 جوان 2009 المتضمن كيفيات التقييم و الانتقال و التوجيه في طوري ليسانس و الماستر.

د- المجلات :

34- خالد خليل حمودي ، نشأة المدارس ،مجلة أفاق العربية ، بغداد ، العدد ،1978.

35- رضا السويس ، طرق التدريس بالتعليم بين التلقي و التواصل ،مجلة اتحاد الجامعات عربية ،الرياض ،العدد 18 ،1982.

36- رياض قاسم ،مسؤولية المجتمع المعلم العربي ، منطور الجامعة العصرية و آفاق الحرية الديمقراطية ،داخل الحرم الجامعي ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 193 ،بيروت 1995.

37- سعدان شباكي ،الأثار الاقتصادية و الاجتماعية لنظام التعليم العالي ل م د ،مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد الخامس ،جامعة المدية ،جويلية 2011.

38- سعدان شباكي ،حفيظ مليكة ،لماذا اختارت الجزائر نظام التعليم العالي ل م د ،مجلة البحوث و الدراسات العلمية ،العدد 04 ، اكتوبر 2010.

39- مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري ،مجلة التواصل جامعة عنابة ،عدد 06 ، جوان ، 2000.

40- الدليل العلمي لتطبيق و متابعة ل م د ديوان المطبوعات الجامعية ، جوان 2011.